جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك الأردنية

The Impact of SME's Financing on the Performance of Commercial Banks in Jordan

بإشراف

مشرف رئيسي: د. ديمة درادكة

مشرف مشارك: ا.د. محمد العجلوني

إعداد

حمزة خالد طوالبة

٢٠١١٧٢٠٠٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك الأردنية

The Impact of SME's Financing on the Performance of Commercial Banks in Jordan

إعداد الطالب:

حمزة خالد علي طوالبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك-أربد-الأردن

وافق عليها

الدكتورة ديمة أحمد درادكة	....	مشرفاً رئيسياً
الأستاذ الدكتور محمد محمود العجلوني	....	مشرفاً
الدكتور تركي راجي الحمود	....	عضواً
الدكتورة ديما وليد الريضي	....	عضواً

٢٠١٤/١٢/٢٨

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من بذلوا فاجزلوا العطاء

والدي ووالدتي

اخوتي

اخلاصاً ووفاء

شـــكر وتقـــدير

أحمد الله حمداً كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على توفيقه وتيسيره وما انا فيه إلا بفضله وأصلي واسلم وبأرك على النبي المختار عليه أفضل الصلاة والتسليم وإن واجب العرفان يدعوني أن أتقدم بالشكر والتقدير الكبير للمشرفة الفاضلة الدكتورة ديمة درادكة والمشرف الجليل الاستاذ الدكتور محمد العجلوني اللذان كان لهما فضل الاشراف على هذه الدراسة فكانا نعم المرشد والموجه.

ومن الواجب أن أتقدم بالشكر والتقدير الى كل اساتذتي في جامعة اليرموك

وأتقدم بالشكر الى كل من انار شمعة في طريق العلم.

حمزة خالد طوالبة

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

طوالبة، حمزة خالد، تأثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك الأردنية، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، ٢٠١٤، قسم العلوم المالية والمصرفية

مشرف رئيسي: الدكتورة ديمة درادكة

مشرف مشارك: الاستاذ الدكتور محمد العجلوني

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار مدى تأثير التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية الأردنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على ربحية هذه البنوك، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك الاردنية التجارية التقليدية التي قامت بنشر بيانات ماليه تتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٨-٢٠١٣ وعددها عشر بنوك. وقد تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية التي تتكون منها عينة الدراسة و المعلومات المتاحة على الموقع الألكتروني لبورصة عمان، حيث تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) لتقدير معاملات الإنحدار و اختبار فرضيات الدراسة.

وقد تم قياس ربحية البنوك بعدة مقاييس هي العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكين، نسبة هامش صافي الربح، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وربحية البنك مقاساً بهامش صافي الربح، كما وجدت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة المحفظة الائتمانية وربحية البنك مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق المالكين، واخيراً وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وحجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة، وبناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة زيادة نسب التمويل الممنوحة للمشاريع الصغيرة ولمتوسطة نظراً للأهمية الاقتصادية لمثل هذه المشاريع. مما تقدم نجد أن الاستنتاج الرئيسي للدراسة أن تقسيم المحفظة التمويلية للبنك يلعب دور كبير في ربحيته، وبما أن البنوك مؤسسات ربحية تسعى لتحقيق أكبر عائد عن طريق إستثمار ما لديها من أموال، فإنها ستعمل جاهدة لتخصيص الحصة الأكبر من تسهيلاتها الإئتمانية نحو المشاريع الأكثر ربحية عن طريق توجيه تسهيلاتها الإئتمانية نحو المشاريع الكبيرة والإفراد ومن ثم المشاريع الصغيرة، حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر مشاريع ذات خطورة عالية ونسب عوائد منخفضة.

الكلمات المفتاحية : تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أداء البنوك التجارية، بورصة عمان للأوراق المالية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة

٢.١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

٣.١ أهداف الدراسة

٤.١ أهمية الدراسة

٥.١ هيكل الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمـة

تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في تنمية إقتصاد أي بلد، حيث يحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية لا يستهان بها في الهيكل الإقتصادي خصوصاً في الدولة النامية، بسبب إسهامها الكبير في توفير فرص العمل وزيادة النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى خلق نوع من التنافس بين الشركات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يدعم عجلة الإقتصاد ويساهم في تنوع المشاريع وعدم حصرها في مراكز تجمع رؤوس الأموال. وحسب الأرقام المنشورة في تقارير جمعية البنوك الأردنية لعام ٢٠١٢، يظهر بشكل واضح الأهمية الكبيرة التي تسهم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني على وجه الخصوص من حيث التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطه ما نسبته ٩٨,٥% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الأردن، وتسهم بما نسبته ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي، وبنفس الوقت مشاركتها المهمة في توظيف ٦٠% من أجمالي القوى العاملة في الأردن. الأمر الذي يؤكد حقيقة أنها تعد من القوى الرئيسة المحركة للإقتصاد الوطني وذلك من خلال توفيرها لفرص العمل والاستثمار والمساهمة في زيادة الصادرات. (جمعية البنوك الاردنية، ٢٠١٢)

تعد الأردن إحدى الدول النامية التي تعاني من قلة الموارد المالية لتمويل المشاريع الضخمة وإرتفاع نسب البطالة بشكل كبير، مما يدفع الأفراد والمؤسسات الصغيرة إلى توظيف قدراتهم

وطاقاتهم في مشاريع ذات حجم صغير ومتوسط لا تحتاج إلى تمويل كبير، بحيث توفر لهم فرص عمل ومصادر دخل مناسبة. لكن و على الرغم من أن هذا القطاع يستثمر في المشاريع ذات الحجم صغير والمتوسط التي لا تحتاج إلى أحجام ضخمة من التمويل،إلاّ أن أبرز المشكلات التي تواجه هذا القطاع هي شُح الموارد المالية التي تحد من إمكانيته من القيام نشاطاتها الإستثمارية بالصورة المطلوبة، والتي تشوه صورة التنافس بين هذه الشركات، لذلك ونظراً للأهمية التي تلعبها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كان من الضروري دراسة مصادر وحجم التمويل فيها، ومدى إهتمام الشركات المالية وخصوصاً البنوك في تمويل ودعم مثل هذه الشركات، الذي يمثل دعم لعجلة الإقتصاد بشكل عام.

وبما أن البنوك هي أهم الموسسات المالية الممولة للشركات الصغيرة والمتوسط كان من الضروري دراسة تاثير حجم تمويل هذه الشركات على ربحية وأداء البنوك حيث بلغ اجمالي التمويل الممنوح من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاردن سنة ٢٠٠٩ ملياري دينار بنسبه ١١.٣% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك (جمعية البنوك الاردنية، ٢٠١٢). وهذه النسبة ليست بالنسبة الكبيرة، مما يدل أن البنوك في الأردن لديها نوع من العزوف عن تمويل مثل هذه الشركات وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها أنّ تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل مصدر دخل رئيسي ومهم للبنوك، لاسباب لها علاقة بالعائد والخطورة.

٢.١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

تستخدم البنوك المدخرات الموجودة لديها لتقديم التمويل المناسب للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ولمختلف القطاعات الإقتصادية. وبما أن الشركات الصغيرة

والمتوسطه تعتمد إعتماداً كبيراً على البنوك لتوفير السيولة اللازمة لممارسة نشاطها الإقتصادي، كان لا بد من إجراء دارسة توضح مدى إسهام التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية البنك، حيث بلغ اجمالي التمويل الممنوح من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاردن سنة ٢٠٠٩ ملياري دينار بنسبه ١١.٣% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك. وهذه النسبة ليست بالنسبة الكبيرة، مما يدل أن البنوك في الأردن لديها نوع من العزوف عن تمويل مثل هذه الشركاتوهذا يرجع إلى عدة أسباب منها أن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل مصدر دخل ر ئيسي ومهم للبنوك، لاسباب لها علاقة بالعائد والخطورة.

ومن هنا سيتم صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين:

"ما مدى تأثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك الأردنية؟"

"ما علاقة تمويل هذه الشركات بحجم البنك؟"

٣.١ أهداف الدراسـة

إنطلاقاً من أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي تلعبة في دعم ركائز الإقتصاد، وبما أن البنوك تعتبر المصدر الاول للتمويل في اي اقتصاد برزت الحاجة الى إجراء دراسة تطبيقية توضح العوائد المترتبة على منح القروض من قبل البنوك لهذه الشركات، حيث تهدف هذا الدراسة إلى إختبار مدى تاثير التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية الأردنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على ربحية هذه البنوك، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) ودراسة العلاقة بين حجم البنك وتوجهه نحو تمويل هذه المشاريع.

٤.١ أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول موضوعمهم يخص دعم الإقتصاد في بلد نامٍ مثل الأردن، حيث أن الشركات الصغيرة لها دور أساسي في دعم الاقتصاد بشكل عام، وتظهر الأهمية الكبيرة التي تسهم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني على وجه الخصوص من حيث التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطه ما نسبته ٩٨,٥% من إجمالي الشركات العاملة في الأردن، وتسهم بما نسبته ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي، وبنفس الوقت مشاركتها المهمة في توظيف٦٠% من أجمالي القوى العاملة في الأردن. الأمر الذي يؤكد حقيقة أنها تعد من القوى الرئيسة المحركة للإقتصاد الوطني وذلك من خلال توفيرها لفرص العمل والاستثمار والمساهمة في زيادة الصادرات

تتركز الأهمية في إعطاء دلائل علمية توضح مدى العوائد المترتبة على دعم مثل هذه الشركات والتي من شأنها تشجيع البنوك لتقديم المزيد من التمويل والسيولة، بالاضافة الى اهميتها بالنسبة للعدد من الجهات منها إدارات البنوك وا إدارات الشركات، والمستثمرين.

٥.١ هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، وقد تضمن مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهداف الدراسة وأهميتها. بينما يمثل الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، من خلال تقديم الإطار العام للنظريات التي تقوم عليها الدراسة، ويوضح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها،ويشرح واقع المشار يع الصغيرة والمتوسطة في الأردن وأهم مصادر التمويل المتاحة أمام هذه المشاريع. وأما الفصل الثالث فيلخص الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما يميز هذه الدراسة

عن غيرها من الدراسات. ويؤسس الفصل الرابع منهجية الدراسة، بالأضافة إلى تعريف مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة وعرض لنماذج الدراسة، بينما يختبر الفصل الخامس فرضيات الدراسة ويحلل نتائجها. واخيراً يعرض الفصل السادس النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإضافة الى التوصيات التي خلصت اليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

١.٢ المقدمة

٢.٢ مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها

٣.٢ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن ومصادر تمويلها

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

١.٢ مقدمة:

بالحديث عن التطور الاقتصادي والتكنولوجي في مختلف انحاء العالم نجد أن دول العالم سواءً كانت نامية أو متقدمة، تسعى لتحقيق الرفاه الاقتصادي والحياة الكريمة لمواطنيها، عن طريق محاربة المشاكل الاقتصاديةو التي يقع في مقدمتها الفقر والبطالة. حيث أن الحد منهما يتتحقق عن طريق إيجاد فرص عمل ومشاريع جديدة ومبتكرة توفر مستوى دخل مناسب للأفراد في هذه الدول.

وإذا تعلق الموضوع بإيجاد فرص العمل نجد أنه في السنوات الأخيرة تزايد إهتمام الدول بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث ازداد إدارك هذه الدول لأهمية هذه المشاريع ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل بأقل تكلفة رأس مال ممكنة، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة الصادرات ودعم الناتج الوطني الإجمالي،خصوصاً و أن هذه المشاريع تتسم بسهولة المباشرة في العمل والبدء بهاوإمكانية إبتكار وتطوير الانتاج، حيث يمثل كل مشروع فكرة خاصة بصاحبه الذي يشرف على إدارته ويسعى بكل طاقته لانجاحه حيث يمثل مصدر أساسي لدخله.

وإذا ما أخذنا الاردن التي تحتوي على العديد من الطاقات الشبابية الجادة في البحث عن فرص عمل ومصادر للدخل، نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية كبيرة نظراً لقلة رأس المال اللازم للمباشرة في العمل، مما يتيح لهم أن يبدأوا بمشروعهم الخاص اذا ما توفر

التمويل المناسب، ولا ننسى دور هذه المشاريع في تفعيل دور المرأة في مختلف المناطق من بادية وريف ومدينة.وا إذا اخذنا نظرة شاملة الى أجمالي المشاريع المنتشرة، نجدها في المعظم مشاريع صغيرة أو متوسطة مما يزيد من أهميتها ويؤكد ضرورة الاهتمام بها ودراستها.

يتكون هذا الفصل من قسمين رئيسيين: الأول ويتحدث عن الإطار النظري لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها والثاني يستعرض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها في الاردن.

٢.٢ القسم الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها

١.٢.٢ ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تكمن الصعوبة في اختيار التعريف الأنسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب وجود عدد كبير من المعايير والجوانب التي يمكن الاعتماد عليها الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد (UNCTAD). هنالك ما يزيد عن ٥٠٠ تعريف مختلف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اكثر من ٧٥ دولة وجميعها تعتبر تعاريف صحيحة إذا ما تم استخدامها في المكان المناسب (ABD–OECD, 2013).

عندما نتحدث عن كلمة صغير أو متوسط، نجدها تعابير نسبية تختلف بإختلاف المتغيرات المحيطة. فما هو كبير في دولة نامية قليلة الموارد والطاقات قد يعتبر صغير في دولة اقتصادها أكثر تقدماً ونمواً. أي أن التعبير بحد ذاته قد يختلف بإختلاف الدولة وشكل اقتصادها وعدد سكانها ومدى توفر الموارد فيها، وكذلك مستوى معيشة الافراد ومجالات استخدام التكنولوجيا في

هذه الدولة، وبنفس الوقت قد يختلف تفسير الصغير والمتوسط ضمن الدولة الواحدة بإختلاف القطاع ونوع النشاط الذي تعمل فيه مثل هذه المشاريع (النسور، ٢٠١٢).

وبالعودة إلى المعايير المستخدمة في تحديد حجم المشاريع إن كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة، نجد في مقدمتها قطاع العمل الذي تقع ضمنه هذه المشاريع. فالمشروعات التي تعمل في القطاع المالي والاقتصادي نجدها تعتمد على المعايير المالية والمحاسبية في التفريق بين أحجام المشاريع فيها مثل: إجمالي الأصول،وحجم رأس المال العامل،وحجم السيولة،و الربحية وغيرها من المعايير الإقتصادية المتاحة. أما المشاريع العاملة في قطاع الصناعة والإنتاج يمكن التمييز بينها بالاعتماد على حجم المبيعات،وعدد الزبائن وحجم الإنتاج ومدى قدرتها على المنافسة، بينما نجد القطاع الذي يتضمن العمالة والنقابات والضمان الاجتماعي يركز على عدد العمال الفعلي في تحديد حجم المشاريع فيه (Lukacs, 2005).

كما أن نوع الدراسة القائمة لها دور مهم في اختيار التعريف الأنسب لحجم المشروعات. ففي الدراسات التي تتعلق بالجودة والأداء الوظيفي ومدى المساهمة في الحد من البطالة، من الأجدر أن يتم استخدام عدد العاملين لتحديد حجم المشروع. وفي الدراسات التي تتحدث عن الربحية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد، تصبح المعايير الاقتصادية من ربحية وحجم سيولة هي الأكثر دقة في تحديد حجم المشروع (المبيريك والشمري، ٢٠٠٦).

إن كل ما تقدم يقودنا للوصول لنقطة مفصلية وهامة جداً ، وهي صعوبة إيجاد معيار ثابت يقودنا إلى تعريف شامل يمكن من خلاله التمييز إذا ما كانت المشاريع كبيرة، صغيرة أو متوسطة الحجم.وعند الجمع بين عدد العاملين ورأس المال العامل يصبح بالإمكان الوصول الى تعريف أكثر شمولية، حيث كانت أهم التعريفات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

عرّف بومباك المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يديرها أصحابها بشكل مباشر، وتحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، وتكون هذه المشاريع محلية ضمن مكان تواجدها، ويكون لها حجم صغير نسبياً بالنسبة للقطاع الذي تنتمي اليه، وتعتمد على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل النمو (بومباك، ١٩٨٩).

بينما **عرّف البنك الدولي** المشاريع الصغيرة بالاعتماد على عدد العمال، بأنها التي تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً وإجمالي أصولها ومبيعاتها لا تتجاوز الثلاث مليون دولار أمريكي في الدول النامية، وأقل من خمسة ملايين دولار أمريكي في الدول المتقدمة. وهنالك عدد كبير من الدول التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع إختلاف عدد العمال من دولة الى أخرى كما هو واضح في الجدول (المحروق والمقابله، ٢٠٠٦).

الجدول(١.٢) تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

(يجب أن توفي المؤسسة على الأقل بإثنتين من ثلاث خصائص مميزة)

حجم الشركه	عدد العاملين	الاصول	المبيعات السنوية
صغرى	اقل من ١٠	اقل من ١٠٠ الف دولار	اقل من ١٠٠ الف دولار
صغيرة	اقل من ٥٠	أقل من ٣ ملايين دولار	أقل من ٣ ملايين دولار
متوسطة	اقل من ٣٠٠	اقل من ١٥ مليون دولار	اقل من ١٥ مليون دولار

المحروق والمقابلة

أما **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)** فقد عرّفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يديرها مالكها ويتكفل بكامل المسؤولية فيها، ويتراوح عدد العاملين بين ١٠-٥٠ عاملاً (Dhumale and Sapcanin, 1999).

وعرفت **منظمة العمل الدولية** "المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع السلع والخدمات، وتتألف من منتجين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق المتقدمة من الدول النامية"ويتم الاعتماد فيها على العمـّال من داخل العائلة وبعضها يستأجر عمالاً وحرفيين، ويعملون برأس مال ثابت أو ربما بدون. وحددت المشاريع الصغيرة بالتي تشغل أقل من ١٠ اعمـّال، والمشاريع المتوسطة التي تشغل من ١٠ إلى ٩٩ عامل، والكبيرة التي يعمل بها أكثر من ٩٩ عاملاً (التميمي، ٢٠٠٩).

وعرّف **مركز التنمية الصناعية للدول العربية** المشاريع الصغيرة بأنها "كافة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية اضافة الى المشاريع الحديثة سواء كانت على شكل مصنع أم لا" (حداد والخطيب،٢٠٠٥).

وفي الأردن ليس هنالك تعريف واضح لتحديد حجم المشروعات، إلا أن بعض الدوائر الحكومية اعتمدت معيار عدد العاملين في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد حددت **غرفة الصناعة** المشروعات الصغيرة بمائة عامل أو أقل، والمتوسطة بمائة وخمسون عامل أو أقل بينما حددتها **دائرة الاحصاءات العامة** المشروع الصغير بخمسة عمال أو أقل والمشروع المتوسط بمائة وخمسون أو أقل. وبأخذ عدد العمال لتحديد الحجم، نجد بعض الدراسات التي اعتبرت المشروعات الصغيرة هي التي تستخدم خمسة اشخاص أو أقل (عثامنه، ٢٠٠٥). في حين نجد ان دراسات اخرى اعتمدت الحد الأعلى للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطه يتراوح بين ١٠-٥٠، وأن المشروعات التي تشغل أقل من ١٠ موظفين تعتبر مشاريع صغيرة جداً (حماد ونصر، ١٩٩٥).

قامت وزارة التجارة والصناعة الأردنية بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما هو في الجدول التالي:

جدول (٢.٢) تعريف المشاريع حسب وزارة التجارة والصناعة الاردنية

التصنيف	حجم رأس المال	عدد العاملين
ميكرو	اقل من ٣٠٠٠٠ دينار	١-٩
صغير	٣٠٠٠٠ دينار	١٠-٤٩
متوسط	٣٠٠٠٠ دينار	٥٠-٢٤٩
كبير	٣٠٠٠٠ دينار	اكثر من ٢٥٠

المصدر (قندح، ٢٠١٤)

وحسب تعريف **البنك المركزي الأردني**، يجب أن لا تكون هذه المشاريع شركة مساهمة عامة أو شركة تأمين أو شركة وساطة مالية، وأن المشاريع الصغيرة تكون قيمة الأصول فيها أقل من مليون دينار أو تقل إيراداتها عن مليون دينار ويعمل فيها من بين ٥-٢٠ موظف. أما المشاريع المتوسطة فتكون أصولها ١-٣ مليون ديناروا إيرادتها ١-٣ مليون دينار ويعمل بها ٢١-١٠٠ موظف، (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠١١).

كما وعرفت **دائرة الاحصاءات العامة** لأغراض المسوحات في الاردن، عدد العاملين كأساس لتصنيف المشروعات في الاردن، حيث اعتبرت المشروعات التي تشغل ١-٤ موظف مشروعات صغيرة جداً ، والمشروعات التي تشغل من ٥-١٩ موظف مشروعات صغيرة، والمشروعات التي تشغل ٢٠-٤٩ موظف مشروعات متوسطة (دائرة الاحصاءات العامه، ٢٠٠٠).

مما سبق، وصلنا إلى ثلاث معايير أساسية لتعريف المشروعات على أساسها :

١- عدد العاملين: من أبسط المعايير المستخدمة لسهولة قياسها واستخدامها، ولكن تكمن مشكلتها في اختلاف الأعداد المعتمدة في كل دولة وكل قطاع.

٢-رأس المال العامل: ُعد معياراً أساسياً ، حيث يعبر عن حجم الاستثمار بشكل واضح، لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة وتكلفة التكنولوجيا المستخدمة. فبعض المشاريع الصغيرة قد تحتاج الى تكنولوجيا متطورة ومكلفة جداً .

٣- قيمة المبيعات السنوية: ويمثل حجم نشاط الشركة وقدرتها على المنافسة، وبالتالي قد يستخدم لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وإذا ما قمنا بجمع المعايير السابقة نصل إلى تعريف أكثر شمول قد يساعدنا في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر وضوح.

٢.٢.٢ الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

عند الحديث عن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اقتصادياً ودورها في تنشيط الاقتصاد، يصبح من الضروري الحديث عن مدى إنتشار مثل هذه المشاريع وتوزيعها في مختلف المناطق الجغرافية في كل الدول تقريباً . وبعد التعرف على معنى المشاريع الصغيرة المتوسطة واستخدام عدد من المعايير في تعريفها، أهمها: عدد العاملين في المشروع وحجم رأس المال، نجد ان معظم المشاريع المحيطة والمنتشرة في منطقتنا هي مشاريع تحمل مواصفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يقتصر وجودها على المدن أو الدول المتقدمة فقط، فهي أيضاً موجودة في الدول النامية، بمدنها وريفها وحتى بواديها.

وتمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع على مستوى العالم بشكل عام، وبالتالي هي المشاريع الأكثر انتشاراً في كل دولة بشكل منفصل، ومن هنا يمكننا

ادراك الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع. فهذا الانتشار الواسع له أثر كبير في اقتصاد الدول ونشاطاتها الاقتصادية. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل مصدر دخل رئيسي لعدد كبير من العائلات التي تعمل ضمن هذه المشاريع،كما أن لها قيمة كبيرة انتاجياً ، حيث تساهم في انتاج حجم لا يستهان به من السلع والخدمات، وتؤثر في إجمالي الناتج المحلي للدول وبالتالي زيادة حجم الصادرات (الوادي،٢٠٠٥).

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلة التي طالما أرهقت اقتصاد العديد من الدول ألا وهي البطالة. حيث توفر هذه المشاريع فرص عمل حقيقية لعدد كبير من العاطلين عن العمل، أي أنه من الممكن اعتبار هذه المشاريع أحد الحلول الجذرية لأكبر المشاكل الاقتصادية على مستوى العالم،وأيضاً لها دور كبير في اشراك المرأة في الانتاج وا ٍدخالها سوق العمل، بالإضافة إلى ما سبق تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة نقطة البداية والأساس للمشاريع الكبيرة لإعتبارها الخطوة الأولى للمشاريع الكبير ة والمغذي الرئيسي لها من المواد الأساسية (النسور،٢٠١٢).

كما تقدم، نجد أنه يمكن قياس أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد بإستخدام ثلاثة معايير اساسية، **أولاً** : مدى مساهمتها في الحد من مشكلة البطالة. **ثانياً** : مدى مساهمتها في الإنتاج .**ثالثاً** : حصتها في السوق من العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية (المحروق والمقابلة، ٢٠٠٦). وبتطبيق هذا المعايير على ٣٠ دولة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD) حيث تعتبر الدول ضمن هذه المنظمة دول ذات دخل مرتفع، وجد ان المشروعات الصغيرة تمثل ما نسبته ٩٥% من إجمالي المشاريع العاملة في هذه الدول، وهي المشاريع التي

يعمل في كل واحدة منها اقل من ٢٥٠ عامل، وتشغل هذه المشاريع ثلثي العمالة وتساهم بما نسبته ٢٥-٣٥% من اجمالي الصادرات (OECD,2012).

وبتطبيق نفس المعايير على دول الإتحاد الأوروبي نجد أن ما نسبته ٩٣% من إجمالي المشروعات الأوروبية لديها أقل من ١٠ موظفين أي أنها مشروعات صغيرة، وتوفر هذه المشروعات ١٢٢ مليون فرصة عمل حقيقية بنسبة ٨٦% من إجمالي فرص العمل، وفي بريطانيا تحديداً من أصل ٣,٧ مليون مشروع، نجد أن ٩٩,٨% من هذه المشاريع لديها أقل من ٢٥٠ وتعتبر مشاريع صغيرة ومتوسطة وتساهم هذه المشاريع بما نسبته ٥٦% من إجمالي الوظائف غير الحكومية. وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد البريطاني (Lukacs,2005).

أما في جنوب أفريقيا فإن ٨٥% من إجمالي المشاريع هي مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتساهم بنسبة ٤٠% من الناتج المحلي وتوفر ٦٠% من فرص العمل. وفي اليابان تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٨٦% من إجمالي المشاريع، وتساهم في ٨١% من إجمالي العمالة فيها. وأما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٨٤% من إجمالي المشاريع وتساهم في توظيف ٨٥% من اجمالي القوى العاملة (Beck,2008). وفي الولايات المتحدة الامريكية من بين ٢ مليون مشروع هنالك ١,٩٦ مليون مشروع يعتبر ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطه أي بنسبة ٩٨% من إجمالي المشاريع، وتوفر ما نسبته ٥٨% من إجمالي فرص العمل. وتمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٧٤%، ٨٨%، ٧٨% من إجمالي فرص العمل في كل من الفليبين، اندونيسيا والهند، على التوالي (خطاطبه،١٩٩٢).

وفي الحديث عن الدول العربية والتي تعتبر في مجملها دول نامية، فيها العديد من المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة، حيث تتراوح نسب البطالة فيها من ٢% في الكويت، ٣% في الامارات وقطر والبحرين، ٧% في السعودية وسلطنة عمان، ١١% في مصروسوريا ولبنان، ١٣% في الأردن، ١٤% في تونس والمغرب، ١٧% في السودان والصومال واليمن، وقد تصل إلى نسب تتجاوز ٣٠% في العراق وفلسطين والجزائر، تعتبر في مجملها نسب كبير ة بحاجة الى كم كبير من المشاريع والاستراتيجيات للحد منها وتقليلها. وبالحديث عن المشاريع الأقل تكلفة نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأنسب للحد من هذه المشكلة، حيث أن هذه المشاريع تمثل ما نسبته ٩٦% من إجمالي المشاريع في الدول النامية (دوابه،٢٠٠٦). ونجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة ٩٠% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في السوق السعودي و٩٦% من إجمالي المشروعات في مصر و ٨٣% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في لبنان وفي الأردن ما نسبته ٩٨% من إجمالي المنشآت، وهي نسب كبيرة توضح مدى أهمية هذه المشاريع في الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى اسهامها الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٦% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٥ وما نسبته ٧٧% و ٥٩% و ٢٥% في الجزائر، فلسطين والمملكة العربية السعودية على التوالي خلال العام نفسه (GREENBANK, 2000).

كل ما تقدم يثبت مدى انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في الحد من مشكلة البطالة، وتنمية الاقتصاد وزيادة حجم الإنتاج، ويجدر بالذكر بأن بعض تجارب التنمية الاقتصادية أثبتت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحور الأساسي في تطوير الإنتاجية وتوسيعها وزيادة حجم الصادارات، وبالتالي خلق فرص عمل في كافة المناطق كانت حضرية، قروية أم نائية، بالإضافة إلى أنها تعمل على تطوير الأقاليم بشكل واضح وتحقق التوزيع العادل

للثروات في الدولة. وكما أن لها دور فعال في تغذية المشروعات الكبيرة بالمنتجات الوسيطة الأساسية (Latha&Murthy,2009).

٣.٢.٢ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

خرجت فكرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمحاربة الفقر والبطالة وتحويل فئه كبير من الأشخاص الفقراء المعتمدين كلياً على المساعدات في حياتهم إلى فئة منتجة قادرة على سداد احتياجاتها. حيث بدأت الفكرة عام ١٩٧٢ عندما قام العالم المسلم الدكتور محمد يونس بإقراض ٤٢ امرأة مبلغ ثلاثين دولارعلى أن يتم تسديده بدون فائدة وبدون تحديد موعد للسداد، من أجل شراء مواد خام لصناعة المقاعد التي تقوم النساء ببيعها. حيث يقول الدكتور يونس في عام ١٩٧٢م، وهو العام التالي لحصول بنغلاديش على استقلالها "بدأت بتدريس الاقتصاد في إحدى الجامعات، وبعد عامين أصيبت البلاد بمجاعة قاسية، وكنت أقوم في الجامعة بتدريس نظريات التنمية المعقدة، بينما كان الناس في الخارج يموتون بالمئات، فانتقلت إلى قرى بنغلاديش أكلم الناس الذين كانت حياتهم صراعاً من أجل البقاء، فقابلت امرأة تعمل في صنع مقاعد من البامبو، وكانت تحصل في نهاية كل يوم على ما يكاد يكفي للحصول على وجبتين فقط، واكتشفت أنه كان عليها أن تقترض من تاجر كان يأخذ أغلب ما معها من نقود. وقد تكلمت مع اثنين وأربعين شخصاً آخرين في القرية ممن كانوا واقعين في فخ الفقر؛ لأنهم يعتمدون على قروض التجار المرابين، وكان كل ما يحتاجونه من ائتمان هو ثلاثين دولاراً فقط، فأقرضتهم هذا المبلغ من مالي الخاص". و بعد أن قام بعملية الإقراض والمتابعة، وجد أن النساء قامت باستغلال كامل المبلغ في الإنتاج ومن ثم البيع وسداد المبلغ، فأدرك الدكتور يونس إمكانية العمل بشكل أوسع حتى يستفيد من الفكرة أكبر عدد ممكن، وفي عام ١٩٧٦بدأ بنك القرية

(جرامين) في قرية جوبرا حيث يعتبر هذا المشروع أول مؤسسة تمويل تقدم قروضها للمشاريع الصغيرة في العالم، تطور هذا البنك بشكل كبير واستطاع تحويل ٥٨% من الأسر المقترضة من أسر تحت خط الفقر الى أسر تجاوزت هذا الخط (طشطوش، ٢٠١١).

١.٣.٢.٢ أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة جداً لدى صناع القرار حيث أنها تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبرز أهميتها في قدرتها على توفير فرص عمل بمعدلات كبيرة وتكلفة رأس مال منخفضة، أي أنها تسهم في علاج مشكلتي الفقر والبطالة (عثمان، ٢٠٠٩)، وترتبط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير مع المشاريع الكبيرة حيث تعتبر خط الانتاج الأول والتي توفر العديد من المواد الأساسية لها كما تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكفاءة إدارة رأس المال حيث أن المالك يقوم بإدارة مشروعه بنفسه ويسعى جاهداً لإنجاحه (النجار، ٢٠٠٥)، من هنا ظهرت أهمية التمويل ودعم هذه المشاريع حيث أن المعنى العام للتمويل " توفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط الاقتصادي".

وتعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي (الداخلي) لتمويل نشاطاتها وهو الذي يعتمد على الإحتياطيات والمدخرات الشخصية لأصحاب المشروع أو أرباحه المحتجزة، واذا لم يكفي التمويل الداخلي يتم اللجوء للتمويل الخارجي المتمثل بالاقتراض، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حتى يتمكن المشروع من ممارسة نشاطه الاقتصادي وأداء دوره في الاقتصاد. و تكمن أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الأهمية الاقتصادية لها و دورها الفعال في التنمية الإقتصادية. حيث برزت أهميتها في الدول النامية منذ بداية القرن الحالي. هذه الأهمية التي كانت أكثر وضوحاً في زمن سابق في الدول الأكثر تقدماً وازدهاراً ، حيث ساهمت

المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في علاج عدد من المشاكل الاقتصادية، بالإضافة إلى تحريك عجلة الاقتصاد ودعم التنمية الاقتصادية و دورها في معالجة مشكلة البطالة، وخلق فرص عمل حقيقة لعدد كبير من الأيدي العاملة بتكلفة رأس مال منخفضة وبالتالي مساهمتها الكبيرة في الحد من مشكلة الفقر. و لهذه المشاريع دور فعال في زيادة النمو الاقتصادي عموماً، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدر دخل لعدد كبير من الأسر التي تعتمد بشكل كامل على العوائد المترتبة من هذه المشاريع، وتسهم في تحسين مستوى دخل الأفراد ودورها في تفعيل دور المرأة وزيادة دخل الفرد، ومساهمتها في الناتج الوطني الإجمالي ونصيبها الواضح في زيادة حجم الصادرات، والأهم من ذلك أنها تعتبر المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات. و للشركات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في دعم الإقتصاد، التي تعتمد بشكل أساسي على توفير التسهيل الائتماني المناسب لهذه الشركات حتى تتمكن من أداء دورها المطلوب في الاقتصاد (عبدالحميد،٢٠٠٩).

ويعتبر الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجهها المشاريع ففي دراسة **لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**، تم التوصل إلى أن مشكلة التمويل هي من أهم المشاكل التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك في دراسة لدول الإتحاد الأوروبي حول أهم المعوقات التي تحد من نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وجد أن الوصول إلى التسهيل الائتماني المناسب هو العائق الأكبر في وجه هذه الشركات (World Bank 2008).

وفي الدول العربية أيضاً نجد المشكلة ذاتها تقف أمام نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاني الدول النامية والدول العربية من فجوة تمويلية تحول دون وصول هذه المشروعات

إلى التمويل المناسب، حيث وجدت الدراسات أن الوصول إلى التسهيل الائتماني هي من أهم وأكبر العوائق التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة (أبوالهيجاء، ٢٠٠٧).

ويمكن تلخيص مشكلة الوصول إلى التمويل بعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها: **محدودية التمويل**، حيث يتركز التمويل المتاح من البنوك التجارية والتي تعتبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عملية ذات خطورة عالية، مما يدفعها إلى تمويل المشاريع الكبيرة في قروض كبيرة بدلاً من تجزئة قروضها وتوزيعها على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالإضافة إلى المحدودية تعتبر الضمانات المطلوبة من البنوك ومؤسسات الإقراض لضمان حقها في سداد القروض معوقاً آخر يزيد من صعوبة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب حيث أنها لا تملك الضمانات المطلوبة التي تتيح لها للحصول على التمويل المطلوب.

ومن المعوقات أيضاً ارتفاع **أسعار الفوائد المترتبة** على القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحد بشكل كبير من قدرتها على الاستمراية والازدهار (طشطوش، ٢٠١١).

وفي دراسة أكثر تعمقاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجد أن **محدودية التمويل وندرته** هي أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل ذلك في صعوبة الحصول على التمويل المناسب سواء كان من داخل المشروع أو خارجه. وتختلف مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالتمويل الداخلي للمشروع يعتمد على الإحتياطيات والأرباح المحتجزة أو الإقتراض من الأقارب أو المشاركين في المشروع، وبالمقابل يأتي التمويل الخارجي المتمثل بالإقتراض من البنوك ومؤسسات الإقراض. وتكمن مشكلة التمويل الداخلي بأنه تمويل صغير ولا يكفي لسداد كامل التزامات المشروع مما يدفعهم للإقتراض الخارجي من البنوك

ومؤسسات الإقراض لكن الصعوبة تكون في الوصول إلى التمويل المناسب، وخاصة أن البنوك وشركات الإقراض تعتبر المشاريع الصغيرة أكثر خطورة مما يدفعها إلى تمويل المشاريع الكبيرة التي تنخفض فيها مستويات الخطورة وتوفر معلومات وقوائم مالية وتملك الضمان المناسب على عكس الشركات الصغيرة والمتوسطة (الوادي، ٢٠٠٥).

أثبتت العديد من الدراسات أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حديثة التكوين يواجهون مشكلة كبيرة في عدم كفاية رأس المال وصعوبة الوصول إلى التمويل المناسب بالإضافة إلى عدم قدرتهم على المنافسة، حيث يصعب عليهم الاعتماد على التمويل الداخلي فقط مما يدفعهم إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى فيواجهون العديد من المشاكل منها ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي وعدم توافر الضمانات المناسبة مما يهدد استمرارية المشروع وتقدمه (Lukacs,2005).

وبالحديث عن منطقة الوطن العربي حيث تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للاقتصاد و ذات دور الكبير في خلق فرص العمل حيث تشكل ما نسبته ٨٥% من إجمالي الشركات وتسهم في توظيف ثلثي العمالة في الوطن العربي، وتسهم بما نسبته ٦٠% من الناتج الوطني الإجمالي، الا أنها تعاني من قيود تمويلية تمنعها من الوصول إلى التمويل المناسب حيث أن ما نسبته ٢٠% من المشاريع الصغيرة تحصل على تسهيل ائتماني يمكنها من إتمام أعمالها (قندح، ٢٠١٤).

إذاً هنالك العديد من الأسباب التي تدفع البنوك التجارية إلى الابتعاد عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والميل إلى تمويل المشاريع الكبيرة حيث يأتي في مقدمة هذه الأسباب عدم انطباق **شروط الإقراض** على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن البنوك تضع شروط معينة

يتم على أساسها إعطاء القروض، بالإضافة إلى ندرة البيانات والمعلومات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس إنطباع يضعف هذه المشاريع مالياً فتظهر **أكثر خطورة** من المشاريع الكبيرة بالنسبة للبنوك الممولة، ومن الأسباب المهمة أيضاً **قلة الضمانات وضعفها** ،حيث تعتبر من أهم شروط الموافقة على القرض ومنحه بالنسبة للبنوك التجارية، وغيرها العديد من الأسباب منها **ضعف المهارات الإدارية** لدى المالكين الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة خطورة المشاريع كونها مشاريع مرتبطة بأشخاص، **وضعف إعداد دراسات الجدوى** التي قامت على أساسها هذه المشاريع. كل هذه الأسباب تعتبر من معيقات حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل من البنوك التجارية (البلتاجي، ٢٠٠٥).

٢.٣.٢.٢ مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من المؤكد أن أصحاب المشاريع الصغيرة بحاجة إلى مصادر متعددة لتمويل رأس المال حيث انه يظهر بعدة أشكال أهمها **رأس المال الثابت** الذي يستخدم لشراء الموجودات من أراضي ومباني ومعدات، حيث أن الأموال المستخدمة فيه تتحول إلى اصول ثابتة، وفي الغالب تكون المبالغ المستخدمة في تمويل رأس المال الثابت كبيرة والقروض التي يتم الحصول عليها لتمويله قروض طويلة الأجل، و يأتي الشكل الثاني من اشكال رأس المال وهو **رأس المال العامل** والذي يستخدم في تمويل الأعمال اليومية وممارسة النشاط الأعتيادي مثل شراء المخزون، تسديد فواتير، دفع الاجور، واي ظروف اخرى طارئة ، والقروض المستخدمة في تمويله تكون قروض قصيرة الاجل، اما الشكل الثالث لرأس المال وهو **رأس المال المطلوب للنمو** يستخدم في حال توسيع العمل وزيادة حجم المشروع او زيادة عدد العاملين والمبيعات ، اي انه يستخدم في نمو وتطوير المشروع وفي الغالب يتم تمويله من القروض طويلة الاجل (العطية، ٢٠٠٤).

ويعتبر قرار التمويل من القرارات المهمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن مصدر التمويل وتأتي الأهمية من عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحمل الخسائر حتى وأن كانت صغيرة، نظراً لمحدودية رأس المال وندرة الموارد المالية، لذلك يجب ان يكون قرار التمويل قرار عقلاني مدروس بحذر وروية (عفانة و ابو عيد ٢٠٠٤).

بناء على ما سبق، حيث إتضحت أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضرورة توفير السيولة المناسبة لها وجب تصنيف مصادر التمويل الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة كما في الجدول.

جدول (٣.٢) مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

التمويل الذاتي	التمويل الخارجي
المدخرات الشخصية	الائتمان التجاري
الاقتراض من الاصدقاء والاقارب كشركاء	التسهيلات الائتمانيه المصرفيه
الارباح المحتجزة	قروض المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الاحتياطيات وبعض مصادر التمويل الداخلي للمشروع نفسه	

المصدر: من إعداد الباحث

أن جميع المشاريع بعض النظر عن حجمها وأن كانت جديدة او قائمة تحتاج إلى تمويل المستمر حتى تمارس عملها وتتمكن من التطور والنمو وتحقيق دخل مناسب لمالكيها، وهنا يجدر الأشارة تحديداً إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج الى التمويل في مختلف فترات حياتها منذ تأسيس المشروع وأنطلاقه ثم نموه وتطوره، وايضاً في حال ان المشروع قابل

للتوسع والأنتشار او فتح باب التصدير. ويمكن تلخيص مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب أهميتها الى :

١) المدخرات الشخصية : وهو المصدر الرئيسي الذي يمثل بداية اي مشروع صغير او متوسط حيث انه يعتمد على المدخرات الشخصية للمالكين ، حيث يجدر عليهم استخدام مدخراتهم قبل اللجوء الى التمويل الخارجي، خصوصاً وان مشاريعهم في طور الانشاء لم تتضح صورتها وشكلها العام ، مما يقلل من فرصة الحصول على اي تمويل خارجي لانها تعتبر مشاريع غامضة الخطورة ، حيث ان المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بالاستثمار فيها الا بعد ان يتضح أن المالك ملتزم بمشروعه ينفق عليه من مدخراته الشخصيه ويسعى الى انجاحه وتطويره (بومباك، ١٩٨٩).

٢) الاقتراض من الاصدقاء والاقارب : رغم ان البحث عن مصدر تمويل خارجي في بداية المشروع الصغير والمتوسط يعتبر ممارسة غير صحيحه ولكنه قد يكون ضرورياً في الكثير من الأحيان، خصوصاً أن أغلب أصحاب أفكار المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يملكون المال الكافي للبدء في مشاريعهم وتشغيلها، لذلك يلجؤون إلى مصادر التمويل الخارجية، ويأتي في مقدمتها الأقتراض من الاصدقاء او من العائلة والاقارب واذا ما حدث هذا الاقتراض يجب ان لا يتم الخلط بين العلاقات العائلية والعمل، حيث أن الاموال المقترضة من الاقارب قد تخلق نوع من العلاقات المالية الشخصية التي تتعارض مع استقلالية المشروع (عبدالغفور، ٢٠٠٢).

٣) المصارف التجارية ومؤسسات الاقراض الاخرى: تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديمها التسهيلات الائتمانية المناسبة لهذه الشركات من قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، حيث أن هذه

القروض تكون أكبر حجماً كلما زادت ضمانات المشروع وموجوداته وبالأعتماد على سمعة المشروع وطبيعة نشاطه. وستيم تفصيل دور البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أوسع واكثر شمولية، بالإضافة إلى بعض مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تنافس البنوك بشكل واضح في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم نشاطاتها ، والتي سيتم شرح عملها بشكل اكبر لاحقاً (طشطوش، ٢٠١١).

٤) الائتمان التجاري : وهو مصدر مهم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يتم الحصول على القروض عن طريق تأخير الدفعات المستحقة للموردين والتي تمثل ثمن البضاعه المشتراة، اي أن الائتمان التجاري يمثل عملية الشراء على الحساب وتأخير دفع ثمن البضاعه لفتره معينة يتم الأتفاق عليها (طشطوش، ٢٠١١).

٥) تسهيلات ممنوحة من البنوك الاسلامية : عن طريق تقديم تمويل عيني اومعنوي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالصيغة التي تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية، ومن أهم هذه الصيغ عقد الاستصناع، عقد السلم، عقد المرابحة، عقد البيع الاجل، والتمويل بالاجارة المنتهية بالتملك (العطية، ٢٠٠١)

٦) بعض مصادر التمويل الداخلية :

أ- بيع الفائض من المخزون، الزائد عن احتياج المشروع.

ب- السعي لتحصيل الديون المستحقة غير المدفوعة.

ج- تقليص النفقات و استثمار الموجودات غير المستثمرة او بيعها مثل الاراضي والمباني غير المستخدمة او المعدات القديمة .

د- أستخدام الارباح المحتجزة كمصدر للتمويل.

بشكل عام يمكن القول انه كل ما صغر حجم المشروع كلما زاد اعتماده على الموادر الداخلية من مدخرات وأرباحه واقتراض من العائلة والاصدقاء وكلما زاد حجم المشروع كل ما قل الاعتماد على التمويل الذاتي وبداء الاعتماد على التمويل الخارجي بجميع اشكاله (حداد،٢٠٠٦).

٢.٢.٣.٣ دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يمتاز القطاع المصرفي بالتطور السريع والمنافسة الحادة في استخدام التكنولوجيا ومواكبة التطورات الأقتصادية والتأقلم مع الظروف الاقتصادية المحيطة، حيث تسعى كل شركة أو مؤسسة داخل القطاع المصرفي من بنوك تجارية وبنوك استثمار وشركات الوساطة المالية والتأجير المالي ومؤسسات التمويل الأصغر، إلى تحقيق الربحية المطلوبة والوصول إلى الحصة السوقية المناسبة. وهذا الكلام ينطبق على البنوك التجارية التي تعتبر من أهم مكونات القطاع المصرفي، حيث أنها تسعى لتحقيق الربح عن طريق المحفظة الاستثمارية المثالية التي تحقق لها أكبر عائد ممكن عند مستوى خطورة معينة، أو أقل خطورة عند مستوى ربحيه محدد. حيث تشكل الربحية الهدف الر ئيسي الذي تسعى البنوك إلى تحقيقه بإعتبارها مؤسسات ربحية. ومن هنا جاءت أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك حيث يمثل هذا التمويل فرصة استثمارية من شأنها تحقيق أهداف البنك من ربحية وتوزيع للخطورة حيث أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبالغ صغيرة نسبياً مقارنة بتلك القروض التي تمنح للشركات الكبيرة هو نوع من أنواع تخفيض الخطورة عن طريق توزيعها. من هذا المنطلق بدأت البنوك بتمويل هذه المشروعات بالمبالغ التي تلزمها لممارسة نشاطها، مما ساهم في تنميتها وتطويرها (عبدالحميد، ٢٠٠٩).

تعتمد أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المصادر غير المؤسسية في تمويل وتوفير رأس مالها، حيث يعتمد أصحاب هذه المشاريع على مدخراتهم الشخصية أو الإقتراض من الأقارب، لكن تبقى هذه المصادر غير كافية لسداد كامل إحتياجات هذه المشاريع، لذلك يصبح التعامل من البنوك التجارية هو المصدر الرئيسي للحصول على الخدمات المصرفية، حيث تعتبر البنوك التجارية مصدر رئيسي للأموال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها توفر الأموال على شكل قروض لمدة زمنية معينة. وتختلف قيمة القرض حسب ضخامة المشروع وموجوداته وسمعته، وبالتالي تختلف نسبة الفائدة بالإعتماد على القرض نفسه. ولا بد للبنوك أن تضمن حقها في هذه القروض عن طريق طلب ضمانات ومعلومات موثوق منها للميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر في حالة المشاريع القائمة، أما بالحديث عن المشاريع الجديدة فإن البنك يطلب دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع وتقديرات المبيعات والمصاريف الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة (العطية، ٢٠٠٤).

أي أن التمويل المصرفي من أهم مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن البنك يقوم بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف المشروع لفترة محددة يتم الأتفاق عليها مسبقاً ، وبالمقابل يدفع المشروع تكلفة استخدام هذه الأموال على شكل نسبة فائدة يحصل عليها البنك، ويمكن للتمويل المصرفي أن يكون طويل أو متوسط أو قصير الأجل لكننا نجد أن البنوك تسعى إلى الإقراض قصير الأجل بشكل كبير، بالإضافة إلى الإقراض المتوسط في بعض الأحيان، إلا أنها تسعى للأبتعاد عن الإقراض طويل الأجل. وهنا تبرز مشكلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رغبتها بالحصول على القروض طويلة الأجل لسداد إحتياجاتها وممارسة نشاطاتها، إلا أن البنوك في نفس الوقت تسعى للأبتعاد والتقليل من

القروض طويلة الأجل نظراً لتخوفها من عدم توفر الضمانات المناسبة لدى هذه المشاريع، وبالتالي عدم قدرة هذه المشاريع على السداد (المحروق والمقابله، ٢٠٠٦).

رغم انتشار القروض الصغيرة قصيرة الأجل التي تترواح مدتها من ستين إلى تسعين يوماً ، إلا أن عدد كبير من البنوك يمنح قروض طويلة الأجل تترواح مدتها من عام إلى عشر أعوام، وتعطى هذه القروض بضمانات إضافية تفوق قيمة القروض الممنوحة. بالإضافة إلى نوع آخر من القروض التي تمنح بدون ضمانات لمدة أقصر وقيمة أقل من تلك القروض الممنوحة بضمانات. إلا أن منحها يعتمد كلياً على مقدم الطلب من حيث السمعة الجيدة ومؤهلاته وقدراته بالإضافة إلى طبيعة المشروع المعروض للحصول على القرض (عفانه وابوعيد، ٢٠٠٤).

تشير تقارير البنوك أنها وجدت فرصة كبيرة في تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن البنوك بدأت باستهداف هذه المشاريع وتمويلها لقناعتها التامة بربحيتها ومدى كفاية العوائد المترتبة على تمويلها. وفي دارسة شملت ٩١ بنك في ٤٥ دولة نامية ومتقدمة وجد أن التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نمو مستمر، وأكدت أن هذه المشاريع لها القدرة على سداد قروضها وبنفس الوقت توفر مصدر ربح يمكن أن تستغله البنوك .(Beck,2009)

وفي دراسة تخص الوطن العربي قام بها إتحاد المصارف العربية والبنك الدولي للتعرف على وضع التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجد أن متوسط نسبة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية ٨,٣% من إجمالي الإقراض وهو أقل من المتوسط المستهدف والبالغ ٢٠%، حيث كانت المغرب في مقدمة الدول العربية التي تحظى بأعلى متوسط حصة إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ ٣٤,٣ % يليها اليمن

بنسبة ٢٠,٣% من ثم لبنان ١٦,١% و في الأردن كانت النسبة ١٢,٥% في الكويت وعمان بلغت النسبة ٢,٥% وسجلت أقل نسبة متوسط اقراض في قطر حيث لم تتجاوز ٠,٥% ووجدت هذه الدراسة أن ٢٠%فقط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها قروض وخطوط ائتمان (قندح،٢٠١٤).

كل ما سبق يشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن الصعوبة التي تواجهها هذه المشروعات في الحصول على التمويل لأسباب عديدة تخص المشاريع نفسها في معظم الأحيان، إلا أن البنوك بدأت بشكل لافت تزيد من اهتمامها ودعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم مختلف أنواع القروض بالإضافة إلى الخدمات الأخرى البعيدة عن الإقراض، مثل: الودائع والخدمات الاستشارية والتدريبية التي تدعم وتنمي هذه المشاريع.

٣.٢ القسم الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاردن ومصادر تمويلها

١.٣.٢ واقع المشاريع الصغيره والمتوسطة الحجم في الأردن

لا يوجد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة متفق عليه في الأردن، حالها في ذلك حال معظم دول العالم، إن كانت دول نامية أو دول متقدمة، حيث أنه يختلف بإختلاف المعيار المعتمد عليه في التعريف، حيث تختلف المعايير من عدد العاملين أو رأس المال أو مبيعات المشاريع السنوية.

لكن معيار عدد العاملين هو أكثر المعايير استخداماً في تعريف هذه المشاريع، حيث نجد في تعريف **وزارة التجارة والصناعة الأردنية** للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي إعتمدت في

تعريفها على معيارين هما: معيار عدد العاملين ومعيار رأس المال،حيث عرفت المشار يع الصغيرة جداً بأنها المشاريع التي تشغل **من ١ الى ٩** موظفين وتعمل برأس مال اقل من ٣٠٠٠٠ دينار اردني، اما المشاريع الصغيرة فهي التي يعمل بها من **١٠ الى ٤٩**عمل وراس مالها ٣٠٠٠٠ دينار أردني، والمشاريع المتوسطة تشغل من **٥٠ الى ٢٤٩** عامل وتعمل برأس مال ٣٠٠٠٠ دينار أردني اما **المشاريع الكبيرة** فهي التي تشغل أكثر من ٢٥٠ ورأس مالها يزيد عن ٣٠٠٠٠. فإننا نجد في هذا التعريف أن رأس المال معيار غير واضح في التصنيف، حيث بقي ثابت في المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة واختلف في المشاريع الكبيرة والمشاريع الميكروية أو الصغيرة جداً ، لكن المعيار الأساسي في التصنيف هو عدد العاملين حيث يدل إختلاف عدد العاملين في المشروع على حجمه (قندح، ٢٠١٤).

استخدام معيار عدد العمال يبدو أكثر وضوحاً في التعريف الصادر عن **البنك المركزي الاردني** حيث أعطى هذا التعريف خصائص يشترط تواجدها أو عدم تواجدها في المشروع حتى يتم الحكم عليه وتصنيفه إلى صغير أو متوسط حيث عرف المشاريع الصغيرة أنها الشركة التي يعمل بها من ٥ إلى ٢٠ عامل ويكون حجم الأصول والمبيعات فيها أقل من مليون دينار أردني واشترط ان لا تكون شركة مساهمة عامة او شركة تامين اوشركة وساطة مالية، بينما عرف الشركات المتوسطة بأنها شركات يعمل بها من ٢١ الى ١٠٠ عامل وحجم أصولها ومبيعاتها يتراوح بين ١ مليون و ٣ مليون دينار أردني.وفي هذا التعريف أيضاً يبدو واضح جداً الأعتماد على عدد معيار عدد العاملين. (نشرات البنك المركزي، ٢٠١١)

أما في التعريف الصادر عن **غرفة صناعة الأردن** والذي إعتمد كلياً على معيار عدد العاملين فقط كمقياس لحجم الشركة، حيث اعتبر أن المشاريع التي يعمل بها **اقل من ٥ عمال**

مشاريع صغيرة جداً والمشاريع التي يعمل بها **٥–٢٠ مشاريع صغيرة** والمشاريع التي يعمل بها من ٢٠–٩٩ **مشاريع متوسطة** أما المشاريع التي يزيد عدد العاملين بها عن **١٠٠ هي مشاريع كبيرة**. نلاحظ من هذه التعاريف إعتماد الكثير على معيار عدد العاملين في تحديد حجم المشروع إلا أنه حتى اليوم لا يوجد تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن (غرفة صناعة الاردن، ٢٠١٠).

تنتشر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء المملكة من شمالها وجنوبها وشرقها وغربها، حيث لا ينحصر العمل فيها على قطاع معين دون الآخر. فإن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن تصاعد بشكل كبير وبنسبة تصل تقريباً الى ٢٠٠% خلال السنوات العشرين الماضية (نسور، ٢٠٠٩) حيث أنها تمثل حوالي ٩٨% من إجمالي المشاريع العاملة، وتسهم بالتوظيف بشكل كبير جداً حيث أنها توظف ٦٠% من إجمالي القوى العاملة، بالإضافة إلى إسهامها بنسبة كبيرة من الناتج المحلي التي تصل إلى ٥٠% بالإضافة إلى أنها تشغل مركز مميز بالصادارت وتسهم بنسبه ٥٥% من اجمالها. أن جميع ما سبق هي مؤشرات تدل على الأهمية الاقتصادية والأجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء من جانب إسهامها في التنمية الأقتصادية ودعم الناتج المحلي، أو من دورها الكبير في علاج مشكلتي الفقر والبطالة عن طريق خلق فرص العمل واستيعاب أعداد كبير من المؤهلين للعمل (قندح، ٢٠١٤)، وبنفس الوقت تدني كلفة توليد هذه الفرص، حيث بلغ متوسط كفلة خلق فرصة عمل واحد في المشاريع الصغيره والمتوسطة ٦٥٠٠ بينما بلغ معدل تكلفه فرصه العمل ١١٩٥٠ في القطاع الحكومي و ١٤٢٩٠ دينار في المؤسسات العامة.

أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد عنصراً أساسياً في جميع سياسات التنمية الأقتصادية لدى الحكومات وصناع القرار، مما دفعهم إلى إعطائها المزيد من الأهتمام بها ودعمها ومتابعتها، بالإضافة إلى تسهيل الطريق أمام اصحاب هذه المشاريع وأصحاب الأفكار الذين يسعون للبدء بمشاريع خاصة بهم، حيث سعت الحكومات إلى تحسين الاوضاع الاقتصادية للمواطن الأردني خصوصاً أن الأردن يقع على مقربة من الاحداث الساخنة في المناطق المحيطة لذلك ركز الأردن على تحسين الوضع الأقتصادي من خلال الأنفتاح على الاسواق العالمية وبعض وسائل الاصلاح الاقتصادي ومحاربة الفقر. ومع إرتفاع إهتمام العالم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك أساسي للاقتصاد ووسيلة علاج لبعض المشاكل الاقتصادية في مقدمتها الفقر والبطالة، بدأت الاردن بالاهتمام بها ايضاً (طشطوش،٢٠١٢)، حيث تبنت الحكومه الأردنية عدد من البرامج لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هدفت تلك البرامج إلى التوسع في تقديم الخدمات التمويلية والفنية والإدارية و الأستشارية، من أجل تمكين أفراد المجتمع المؤهلين للعمل من البدء بإنشاء المشاريع الخاصة بهم أو توسيع وتطوير القائم منها (برنوطي،٢٠٠٥).

حيث بدأ الأهتمام بشكل رسمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بداية السبعينيات، وبرز هذا الإهتمام بشكل أكبر خلال الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) التي كانت في مقدمة أهمياتها التنمية الأجتماعية والأقتصادية لمختلف مناطق المملكة. وعملت على توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة من خلال تشجيع التوجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والإعتماد على الأنتاج المحلي بدلاً من الاستيراد. واستمر الاهتمام الحكومي من خلال وضع برنامج التصحيح الاقتصادي الذي سعى إلى تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير مستوى دخل مناسب عن طريق توفير فرص عمل للأيدي العاملة واستمر هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٧ وكانت نتائجه وأضح

حيث أثبتت الإحصائيات إرتفاع أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة ١٣٢% بين العامين ١٩٩١ والعام ١٩٩٢ حيث أرتفع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ٨٩١ الى ٢٠٦٩ مشروع خلال عام واحد فقط (عفانه وابوعيد، ٢٠٠٤)، وفي عام ٢٠٠١ أعدت الحكومة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث هدف الى تحقيق تنمية إقتصادية أجتماعية شاملة مع المحافظة على الاقتصاد الكلي بعيداً عن المخاطر، حيث عني البرنامج بالاهتمام بالمناطق الريفية والمناطق النائية وسعى إلى تطوير الموارد البشرية وتدريب االشباب العاطلين عن العمل ليكونوا قادرين على انشاء وا إدارة مشاريع خاصة بهم (طشطوش، ٢٠١٢).

وسعت الجهات الرسمية إلى توفير الدعم الفني والمالي لهذه المشاريع حيث أن التمويل يعتبر من أبرز المعيقات أمام تقدم وتطور هذه المشاريع في الأردن، بالإضافة إلى بعض المعيقات مثل نقص المهارات الإدارية والفنية لدى مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، الأمر الذي دفع بعض الموسسات الحكومية وغير الحكومية إلى إطلاق عدد من المشاريع والبرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير قدرات أصحاب هذه المشاريع بالإضافة إلى توفير ما أمكن من مصادر الدعم المادي والفني. ومن بين هذه البرامج برنامج حزمة الأمان الأجتماعي الذي تم أطلاقه عام ١٩٩٨ من خلال وزراة التخطيط والتعاون الدولي والذي انبثق عنه تأسيس عدد كبير من الجهات التمويلية لهذا المشاريع، من ثم برنامج دعم التدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والميكروية والذي بدء عام ١٩٩٩وهدف إلى تقديم التدريب لأصحاب المشاريع حتى يتمكنوا من إدارة مشاريعهم بأفضل الطرق الممكنة، وبرنامج تعزيز الإنتاجية الذي يسعى إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للطبقات الفقيرة (الوادي، ٢٠٠٥).

وتعتبر مشكلة أسعار الفوائد من أبرز المعيقات أيضاً ، حيث أثبتت الدراسة التي قامت بها غرفة صناعة الأردن حول التمويل طويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن أسعار الفوائد على القروض تعتبر من المعيقات التي تحد من قدرتها على الإقتراض لممارسة نشاطاتها، كون أن نسب الفائدة على القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتفعة جداً مقارنة بأسعار الفوائد المدفوعة على الودائع حيث نسبة الفائدة على القروض تتجاوز ١٠% وسعر الفائدة على الودائع لا يتجاوز ٣% وبالتالي فإن هامش سعر الفائدة وهو الفرق بين الفائدة على القروض والفائدة على الودائع سيكون مرتفع جداً ، وهذا ما تم تأكيده في التقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتل الأردن المرتب ٣٥ حول هامش سعر الفائدة في عام ٢٠٠٩ إلا أنه تراجع ليكون في المرتبة ٤٧ في العام ٢٠١٠ ويعود هذا التراجع في التنافسية إلى ارتفاع هامش سعر الفائدة (غرفة صناعة عمان، ٢٠١٠).

أما برنامج الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية يعتبر من أهم البرامج الحكومية الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن بشكل خاص وللاقتصاد بشكل عام، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التنمية المحلية والبشرية بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة من خلال زيادة إنتاجية المواطنين ودعم مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات إستشارية ومالية تمكنهم من تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى تقديم التدريب لمالكي المشاريع والراغبين في البدء بها. هذا البرنامج جاء على مرحلتين:

١- برنامج حزمة الأمان الاجتماعي

تم إطلاق هذا البرنامج ١٩٨٩ من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث هدف إلى تحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة، وزيادة الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية وتوفير فرص العمل للشريحة الباحثة عنه، وتوفير التمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- برنامج تعزيز الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية

تم إطلاقه عام ٢٠٠٢ أيضاً من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي وهو برنامج مكمل لبرنامج حزمة الأمان الإجتماعي وكان الهدف منه رفع إنتاجية المواطنين في المناطق الفقيرة وتوفير الدعم المناسب لهم.

وفي عام ٢٠٠٣ تم دمج البرنامجين ضمن (برنامج الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية)، حيث خدم هذا البرنامج مختلف أقاليم المملكة شمالاً ،جنوباً ووسطاً وهذا يبدو واضحاً من خلال مخصصات وإنفاق المشروع المالي حيث وصلت ٣٣٠,٨٥ مليون دينار أردني، أستخدمت في عدة مجالات أهمها تطوير البنية التحتية والمنح الصغيرة وتطوير المشاريع الصغيرة الريادية والتدريب. كل هذه النشاطات كانت في المناطق الأقل حظاً والأكثر فقراً (تقرير برنامج الإنتاجية،٢٠٠٩).

٢.٣.٢ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاردن

إنطلاقاً من أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الإقتصادية في الأردن بإعتبارها أحد الدول النامية التي تواجه العديد من المشاكل الإقتصادية كغيرها من الدول، يأتي في مقدمتها الفقر والبطالة حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في الحد من هذه المشاكل عن طريق توفير فرص عمل وتوفير دخل مناسب للأفراد بالإضافة إلى إسهامها بالناتج

الوطني الإجمالي ورفع معدلات الصادرات الوطنية، فكان من الواجب دراسة مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومات في تشجيع البنوك والمؤسسات على دعم وتمويل مثل هذه المشاريع.

عنت الحكومة الأردنية بتأسيس ودعم عدد كبير من الأطراف التي تهتم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل في تمويلها ما يزيد عن ٢٥ مؤسسة وشركة تم إنشاء معظمهم من خلال برامج ومشاريع حكومية تهدف إلى تحسين أوضاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. بالإضافة إلى أن معظم البنوك التجارية في الأردن سواء كانت محلية أو أجنبية التي تعد برامج خاصة من شأنها دعم وتمويل هذه المشاريع، وكذلك البنوك الإسلامية التي تعتمد على المعاملات الإسلامية المتبعة في تمويل مثل هذه المشاريع. وبالعودة لتاريخ تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن نجد أنها تعود للعهد العثماني، حيث بدأ الإهتمام بالمشاريع الزراعية والحرف اليدوية، و من ثم تطور الموضوع بشكل أكبر عندما تم تأسيس المصرف الزراعي عام ١٩٢٢ بهدف دعم الزراعة وزيادة الناتج الزراعي واستغلال المساحات الفارغة في الزراعة والإنتاج. حيث تطور هذا المصرف ليأخذ إسم مؤسسة الإقراض الزراعي عام ١٩٨٩ و من ثم تم إنشاء العديد من الشركات والمؤسسات، حيث تأسس بنك الإنماء الصناعي وصندوق إدارة وتنمية أموال الأيتام وصندوق المعونة الوطنية. وبعد ذلك بدأت الحكومات تزيد من اهتمامها بشكل أكبر بهذه المشاريع، حيث أطلقت عدداً من البرامج في مقدمتها برنامج حزمة الأمان الإجتماعي عام ١٩٨٩ حيث انبثق عنه تأسيس عدد من المؤسسات التمويلية المتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أهما الشركة الأردنية لتمويل المشاريع، والشركة الأهلية، وشركة الشرق الأوسط والذي تم تأسيسهم عام ١٩٩٩، تبعهم صندوق إقراض المرأة والبنك الوطني وشركة فينكا. كما قامت الحكومة بإطلاق برنامج مكمل لبرنامج حزمة الأمان الإجتماعي عام ٢٠٠٢

تحت اسم برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تم دمج البرنامجين تحت برنامج الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية الذي يسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية عند طريق حزمة من الإجراءات أهمها تطوير البنية التحتية والمنح الصغيرة وتطوير المشاريع الصغيرة الريادية وتدريب مالكي ومدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هنالك العديد من الطرق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، منها مصادر التمويل الداخلية و التي تشمل المدخرات الشخصية والإحتياطيات والإقتراض من الأصدقاء والأقارب. لكنه مصدر غير كافي لتمويل كافة نشاطات هذه المشاريع، لذلك تم اللجوء إلى الإقتراض الخارجي المتمثل بالائتمان التجاري والقروض من البنوك والمؤسسسات المتخصصة بالتمويل سواء كانت محلية أو أجنبية، حكومية أو خاصة (الوادي، ٢٠٠٥). و تشير التقارير والمعلومات إلى أن الأردن يصنف ثالث دولة عربية من حيث حجم المحفظة المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ حجم هذه المحفظة ١٦٢,٥ مليون دينار حتى نهاية عام ٢٠٠٩ استفاد منها ١٧٦ شخص.

وفيما يلي تفصيل لبعض مصادر التمويل :

١.٢.٣.٢الائتمان التجاري

وهو شكل من أشكال التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة من الموردين. وهو قيمه المشتريات لأجل الذي تستخدمها هذه المشاريع في عملية الإنتاج. ويعتمد الائتمان التجاري إلى حد كبير على السمعة الحسنة والمركز التجاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى ثقة الممولين في قدرة هذه المشاريع على سداد ثمن البضاعة المباعة لهم على شكل دفعات لأجل (المحروق والمقابله، ٢٠٠٦) .

٢.٢.٣.٢ البنوك التجارية (قندح، ٢٠١٤ المحروق والمقابله ٢٠٠٦، حداد،٢٠١٠)

نظراً لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قامت معظم البنوك في الأردن بإستحداث دوائر جديدة متخصصة بهذه المشاريع، حيث تعمل على توفير التمويل المناسب وتقديم الدورات والدعم لأصحاب هذه المشاريع، حيث أنها حظت بإهتمام واسع في قطاع البنوك . ومن أجل تشجيع التمويل وزيادة الإهتمام فيها أصدر البنك المركزي الأردني تعميماً للبنوك المرخصة ينص على تحرير ١٠٠% من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من مبلغ الإحتياطي المترتب عليها، وذلك من خلال ثلاثة شروط يجب توفرها قبل تقديم التمويل:

أ- أن يكون سعر الفائدة المترتب على التسهيل الائتماني أقل من سعر الفائدة المقدم للعملاء بنسبه ١%.

ب-أن لا يتجاوز حجم التسهيل الممنوح لكل عميل ١,٥ مليون دينار أردني.

ت-أن لا يستخدم التسهيل الائتماني الجديد في سداد تسهيلات ائتمانية قائمة.

ومن ضمن هذا الإهتمام الكبير تم إيجاد دراسة قامت بها جمعية البنوك الأردنية عن سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن حجم الإقراض الممنوح من قبل البنوك نما بمعدل ١٩,٦% حيث بلغت نسبة الإقراض ١,٦٣ مليار عام ٢٠١٠ وارتفع الى ١,٩٥ مليار في ٢٠١٢ وهذه النسبة تمثل ١١,٣% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك عام ٢٠١٢ ، حيث أن ثلث التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كان على شكل جاري مدين وما تبقى على شكل قروض وسلف. وفيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لكافة القطاعات:

جدول (٤.٢) توزيع التسهيلات الممنوحه لكافة القطاعات

قروض الشركات الكبيرة	%٤٤,٢٥
قروض مقدمة للافرد	%١٩,٩
القروض العقارية	%١٥,١
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	%١١,٣
القروض الحكومية	%٩,٥٥

المصدر : تقرير جمعية البنوك الأردنية ٢٠١٢

٣.٢.٣.٢ المبادرات الدولية

ولزيادة الإهتمام والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ظهرت العديد من المبادارت الدولية والمحلية، ومن أهم هذه المبادرات:

١- مبادرة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

في لمحة سريعة عن البنك الأوروبي الذي تم تأسيسه عام ١٩٩١ وهو بنك تملكه ٦٣ دولة، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي وبنك الإستثمار الأوروبي، كان هدفه الأساسي دعم الإقتصادات العالمية، وكان من ضمن برامجه دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مصادر التمويل، عن طريق تشجيع البنوك المرخصة لتقديم هذه القروض بالإضافة إلى دعم القدرات والمهارات لمالكي هذه المشاريع. وفي الأردن تضمنت المبادرة برنامجين هما:

- (Turnaround Management Program–TAM): يركز هذا البرنامج على دعم وتطوير المهارات الإدارية،وا إتاحة الفرصة للإستفادة من الخبرات السابقة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- (Business Advisory Services – BAS): يتيح هذا البرنامح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الخدمات الإستشارية المثالية بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم لتطوير وا إستمرارية هذه المشاريع.

٢- مبادرة مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار

قامت شركة OPIC بتخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كضمان للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، حيث شاركت في هذا المبادرة خمس بنوك. كان الهدف من المبادرة تحفيز وتشجيع البنوك الأردنية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيض نسبة الخطورة في هذا التمويل، بإعتبارها قروض مضمونة حيث تقوم أوبك بضمان ٦٠% من قيمة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة في عمان، و ٧٥ % من قيمة القروض في المحافظات الأخرى في حال تعرض المقترضين للإفلاس. وتتراوح قيمة القرض الممنوح بين ٢٥ ألف دولار إلى ٧٥٠ ألف دولار.

٣-مبادرة الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية

إتفاقية بين البنك المركزي الاردني بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأن يقوم الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بتوفير قرض تبلغ قيمته ٥٠مليون دولار يستخدم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن شروط أكثر يسراً.

٤- مبادرة البنك الدولي

إتفاقية بين البنك المركزي الاردني والبنك الدولي، تهدف إلى توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وعلى أن يقوم البنك الدولي بتقديم قروض تصل قيمتها إلى ٧٠ ميلون دولار لتقوم البنوك بإعادة إقراضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن شروط تفضيلية، حتى الآن قامت هذه المبادرة بإقراض ٤٨ مليون دولار استفاد منها قرابة ٨٠٠ مشروع صغير ومتوسط ٥٧% منها مملوك من قبل نساء و ٢١% مملوك من قبل شباب.

أربع مبادرات قدمت خدمات كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك، حيث أن البنوك لعبت دور الوسيط في تقديم الدعم والتمويل وهذا يدل على الأهمية الكبيرة جداً ألتي تلعبها البنوك في تطوير ودعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل المصدر الرئيسي للأقتراض، ومعظم المشاريع تعتمد على البنوك في إستمراريتها وتقدمها، لذلك كان لأبد من عمل دراسة تفصيلية تبين دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثير هذا التمويل على اداء البنوك (قندح، ٢٠١٢).

٤.٢.٣.٢ الهيئات المنبثقة عن حزمة الامان الاجتماعي وبرنامج الانتاجية الاجتماعية

بعد أن تبنت الحكومة الأردنية و وزارة التخطيط والتعاون الدولي برنامج حزمة الأمان الأجتماعي وبرنامج تعزيز الإنتاجية الإجتماعية والإقتصادية، تم تأسيس ست شركات تمويل متخصصة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن وهي :

١) الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة

تأسست هذه الشركة عام ١٩٩٩، وهي أحد شركات البنك الأهلي الأردني وتعتبر من أوائل الشركات العاملة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن. تهدف إلى دعم الأقتصاد الأردني والمشاركة الفاعلة في بناء إقتصاد قوي ودعم المشاريع الأقل حظاً في الحصول على تمويل نظراً لعدم توفر الضمانات اللازمة، حيث قدمت الشركة منذ نشأتها ما يزيد عن ٧٥ مليون دينار على شكل قروض للمشاريع الصغيرة المحلية. وتقدم الشركة الاهلية خدماتها من خلال ١٤ فرعاً موزعة في المملكة. و يوجد لدى الشركة مجموعة من البرامج والقروض إلتي تصل قيمتها إلى ١٥ ألف دينار ضمن فترة سداد تتراوح بين ٤ شهور ١٨ شهر ويعتبر قرض التطور وقرض الطموح بالإضافة إلى قرض المشاركة الجماعية من أهم منتجاتها. (التقرير السنوي لشركه الاهليه لتمويل المشاريع الصغيرة، ٢٠١٢)

٢) الشركة الاردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)

تأسست عام ١٩٩٩ كشركة غير ربحية تعمل في مجال دعم وتطوير المشاريع الصغيرة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة لمؤسسة نور الحسين التي تعمل بإستقلالية تحت مظلة مؤسسة الملك حسين.

"تقدم تمويلكم مجموعة من الخدمات المالية لأصحاب وصاحبات المشاريع الصغيرة من الفقراء المنتجين وذوي الدخل المحدود في المجتمع المحلي الذين لا يستطيعون الحصول على تمويل بواسطة طرق التمويل التقليدية وبالتالي توفر تمويلكم لهذه الشريحة الفرصة للمشاركة في اقتصاد مجتمعاتهم من خلال مشاريعهم الريادية التي تدر لهم دخلاً من شأنه التأثير في مجتمعاتهم بالإضافة إلى تمكينهم اجتماعياً "

بدأت الشركة عملها برأسمال ٣٠,٠٠٠ دينار أردني، وحصلت على منحة من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)، من خلال برنامج أمير (AMIR) لدعم بيئة الأعمال في الأردن، بالاضافة الى قروض من الاتحاد الأوروبي، ومن صندوق التنمية والتشغيل التابع لوزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية.

اما حالياً وصل رأس مالها الى ما يقرب ٣ مليون دينار اردني، وبالارقام يتبين ان الشركة خدمت اكثر من ٣٥١٥٣١ عميل منذ تأسيسها، ٩٣,٦٢% منهم نساء بمتوسط حجم تمويل يقارب ٤٣٣ دينار بإجمالي قيمة تفوق ١٨٧ مليون دينار اردني حيث تقدم الشركة خدمتها من خلال ٣٠ فرع وقروضها تتروح قيمتها بين ٢٠٠ –٢٥٠٠٠ دينار اردني (تقرير كشف الحقائق لشركة تمويلكم، ٢٠١٤).

٣) صندوق إقراض المراة

بدأ صندوق المرأة عمله بشكل تجريبي تحت إسم برنامج الأقراض بضمان المجموعة عام ١٩٩٤ و تم إنشاء مؤسسة انقاذ الطفل بهدف إتحاحة الفرصة أمام الرياديات من النساء ليدخلن ضمن عملية الأنتاج وصنع القرار ضمن المجتمع. وكان من أول البرامج التي تهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن. وبعد عامين من إنشاء ونجاح البرنامج تم تحديثه ليبدأ العمل على شكل منظمة محلية غير حكومية تحت اسم جمعية تنمية المرأة الأردنية، وكان الهدف منه تمكين المرأة الفقيرة من الحصول على التمويل المناسب، بالاضافة الى اختبار الجدوى من الاقراض الجماعي في الاردن. وفي عام ١٩٩٩ اصبح البرنامج يتمتع باستقلالية تامة فتم تحويلة إلى شركة غير ربحية محدودة المسؤولية ليأخذ أسم "صندوق المرأة".

لعب الصندوق منذ أطلاقه دوراً هاماً جداً في تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن وساهم في تغير عشرات الآلآف من الأسر الفقير ة وتحويلهم إلى عناصر منتجة كونه يستهدف المرأة بشكل

أساسي، والاستثمار في المرأة له تأثير إيجابي كبير على الأسر والمجتمعات حيث أثبتت المرأة أنها مستفيد ممتاز حيث تبين من خلال المتابعة أنها قادرة على سداد القرض بالوقت المناسب بالإضافة إلى إستثمارها المبلغ بشكل كامل في عملية الانتاج (موقع صندوق المراة، ٢٠١٤).

٤) شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة

تعتبر هذه الشركة جزء من الأتفاقية الموقعة بين مؤسسة الأسكان التعاونية ووكالة الإنماء الأمريكي عام ١٩٩٨، والتي تهدف إلى إنشاء مشروع للتمويل بالقروض الصغيرة في جنوب الأردن وبناءاً على هذه الإتفاقية تم إفتتاح ستة مكاتب لتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظات الجنوب وفي عام ٢٠٠١، إتسع نطاق عملها ليتم إفتتاح أربعة فروع جديدة في وسط وشمال المملكة تحت اسم جديد هو مشروع القروض الصغيرة في الأردن في عام ٢٠٠٣ وفي خطوة تدل على ضرورة مواكبة التطور والتقدم في الخدمات المالية المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تم تحويل المشروع إلى شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة غير ربحية ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل من قبل مؤسسة الاسكان التعاونية، حيث أن الشركة تعمل الآن بمحفظة قروض تصل قيمتها إلى ١٤ مليون دينار وخدمت ما يقارب ١٢ ألف عميل تشكل منهم النساء نسبة ٥١%. ومنذ تأسيسها حتى اليوم قدمت الشركة قرابة ٤٠ ألف قرض بقيمة تفوق ٩١ مليون دولار، حيث تتراوح قيمة القروض المقدمة بين ٢٤٥ – ٥٠٠٠٠ دينار أردني (نشرات شركة الشرق الاوسط للتمويل، ٢٠١١).

٥) البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

في عام ٢٠٠١ تم توقيع عقد تأسيس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالتعاون مع الحكومة الأردنية وبرنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية أجفاند. الهدف الأساسي من البنك الوطني هو توفير التمويل الذي تحتاجه المشاريع الصغيرة القائمة أو الجديدة للمارسة

نشاطها ومساعدة الفقراء والأسر الفقيرة غير المنتجة، عن طريق توفير الفرص الإستثمارية المناسبة لهذه الفئة ضمن شروط متاحة. وكغيرها من المؤسسات التمويلية شكلت النساء المستفيد الأكبر من هذه القروض.

٦) مؤسسة فينكا العالمية

مؤسسة تمويل وتنمية المشاريع الصغيره تأسست عام ١٩٤٨ في الولايات المتحدة الأمريكية ولها برامج في عدد كبير من دول العالم يصل إلى ٢٠ برنامج في كل من أمريكا الاتينية، أفريقيا، أوروبا، والشرق الأوسط، تهدف المؤسسة إلى خلق فرص عمل من شأنها توفير مصادر دخل مستدامة والإرتقاء بمستوى المعيشة، مما يسهم في التنمية الاقتصادية في الدول. حصلت فينكا على تصريح العمل في الأردن عام ٢٠٠٧، و تقوم المؤسسة في الأردن بتوفير القروض التجارية بالإضافة إلى التمويل الإسلامي المعتمد على مبدأ المرابحة من خلال منتجات أهمها المشروع التضامني ومنتج المرابحة الأسلامي الذي يستهدف المشاريع تحت التأسيس ويساعد في أنشائها ومتابعتها وتطويرها.

٥.٢.٣.٢ أهم المؤسسات الحكومية المستقلة

١) وزارة التنمية الاجتماعية

في عام ١٩٥٦ تم تأسيس وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، وكان الهدف منها بموجب القانون "توفير الضمان الإجتماعي والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الإجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر، وتنظيم مشاريعهم".

ونظراً للتطورات الإجتماعية تغير اسمها في عام ١٩٧٥ لتصبح وزارة التنمية الاجتماعية والعمل. وفي عام ١٩٧٩ صدر قرار بفصل وزارة التنمية الإجتماعية عن وزاة العمل، وأصبحت وزارة

التنمية الإجتماعية مسؤولة بشكل مباشر عن التنمية الإجتماعية الشاملة بما فيها الإرتقاء بالعمل الجماعي وتطوير السياسات الإجتماعية وتحسين نوعية حياة الأفراد، لذلك تبنت الوزارة مجموعة كبيرة من البرامج يأتي في مقدمتها برنامج "شباب للعمل" الذي يسعى إلى تلبية إحتياجات الشباب الأقل حظاً ، ينفذ البرنامج من قبل منظمة الشباب الدولية وبتمويل كامل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث يوفر البرنامج فرص العمل للشباب والشابات الأقل حظاً بقصد توفير مصدر دخل يقود إلى تحسين الظروف المعيشية والإقتصادية، عن طريق تمكينهم من العمل وتفعيل دورهم في مجالات التنمية الإجتماعية (موقع وزاره التنميه الاجتماعي).

٢) صندوق التنمية والتشغيل

صدر قرار مجلس الوزراء بتأسيس الصندوق عام ١٩٨٩ حيث باشر الصندوق عمله عام ١٩٩١ وكان الهدف الرئيسي منه تخفيف الآثار السلبية المترتبة على تطبيق برنامج التصحيح الأجتماعي في نهاية الثمانينات، وعنى الصندوق بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر مصدر للدخل والتي تستهدف الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل في المجتمع الأردني، حيث ساهم الصندوق بشكل كبير في محاربة الفقر والحد من نسب البطالة وتحقيق الرفاه الأجتماعي حيث وفر التمويل اللازم للأفراد والأسر الذي يمكنهم من تأسيس أو تطوير مشاريعهم المدرة للدخل وتقديم الدورات التدريبية اللازمة لهم. ومن أهم الخدمات التي يقدمها الصندوق:

- عملية الإقراض المباشر التي تتراوح قيمته بين ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ دينار والهدف منه تمويل مشاريع جديدة أو دعم مشاريع قائمة، تمكين المرأة الريفية، دعم المشاريع الريادية وتمويل المشاريع الجماعية.
- الإقراض غير المباشر عن طريق تقديم القروض لصناديق الائتمان وتمويل مؤسسات التمويل الميكروي التي تقوم بدورها بإعادة الإقراض للمواطنين في مختلف المناطق.

- خدمات التدريب والتأهيل لأصحاب المشاريع ومدرائها بالإضافة إلى التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وا ٍعداد المسوح والدراسات المهمة لأصحاب هذه المشاريع.

في عام عام ٢٠١٢ قام صندوق التنمية والتشغيل بتمويل ما يزيد ٦ الآف مشروع بقيمة تمويل تفوق ١٧ مليون دينار أردني، وفر من خلالها أكثر من ٧ ألف فرصة عمل حقيقية توزعت في مختلف مناطق المملكة حيث وفر ١٤٥٥ فرصة عمل في العاصمة و ١١٥١ فرصة عمل في اربد ٤٧٦ في الزرقاء ٣٢٢ في معان ٤١٨ في الكرك ٥٤٧ في عجلون ١٠٠ فرصة عمل في العقبة، وقدم الصندوق ما يزيد عن ٣٢ دورة في نفس العام استفاد منها ٥٣٤ متدرب (تقرير انجازات الصندوق، ٢٠١٢).

٣) مؤسسه الإقراض الزراعي

يعود تاريخ الإقراض الزراعي إلى العهد العثماني حيث تم إنشاء المصرف الزراعي الذي يهدف إلى تمويل المشاريع الزراعية في المنطقة وبعد استقلال الأردن وفي عام ١٩٥٢ قامت الحكومة الأردنية بتأسيس مشروع الإقراض الزراعي حيث أسهم المشروع في تنفيذ عدد كبير من المشاريع الزراعية في المناطق الأقل حظاً وفي نفس العام قامت الحكومة بتاسيس دائرة الأنشاء التعاوني التي عملت على منح القروض الزراعية إلى الجمعيات الريفية. وبذلك أصبح في الأردن ثلاث مؤسسات أقراض زراعي مستقلة، وبهدف زيادة التنسيق وتوحيد مصادر التمويل الزراعي قامت الحكومة عام ١٩٦ بدمج المؤسسات الثلاث في مؤسسة الإقراض الزراعي، والهدف الأساسي منها دعم الزراعة وتنميتها وتطوير الإنتاجية ورفعها والعمل على تحسينها نوعاً وكماً ، حيث يقود كل ذلك إلى رفع المستوى المعيشي، من خلال توفير رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الزراعية، حيث مارست مؤسسة الإقراض الزراعي دورها التمويلي بإعتبارها المصدر الرسمي الوحيد

المتخصص في تمويل القطاع الزراعي في الأردن حيث تقوم بتقديم القروض الزراعية من مصادرها الذاتية أو بالتنسيق والتعاون مع جهات أخرى. وبلغ إجمالي القروض الممنوحه من المؤسسة حتى نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٣٨ مليون دينار استفاد منها قرابة ١٥ ألف مزراع، وتمثلت النساء بنسبة ٤١% من إجمالي المستفيدين من القروض وأثبتت الدراسات أن ما نسبته ٧١% من المستفيدين هم مستفيدين جدد وهذا يدل على الإنتشار في التمويل والوصول إلى العائلات والأفراد المحتاجين للقروض والقادرين على الأنتاج، حيث وصل نسبة المشاريع المنفذة فعلاً إلى ٨٥%من إجمالي المشاريع الممولة وهي نسبة مرتفعة نظراً لخطورة هذا التمويل (تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي، ٢٠١٠).

٦.٢.٣.٢ أهم المؤسسات غير الحكومية

١) الشركة الأردنية لضمان القروض

تأسست الشركة عام ١٩٩٤ كشركة مساهمة عامة محدودة برأسمال ٧ مليون دينار أردني، حيث تعمل الشركة على تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية بمختلف أنواعها مما يسهل عملية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض بهدف تأسيس المشاريع أو التوسع والنمو. بالإضافة إلى دورها الكبير في دعم الصادر ات المحلية عن طريق تقديم الضمانات الخاصة بتغطية حجم هذه الصادرات. حيث قامت الشركة عام ٢٠١١ ومن خلال برامج ضمان القروض المتنوعة بضمان ٩٣٦ قرضاً تجاوزت قيمتها ٢٣ مليون دينار أردني كان من ضمنها العديد من الضمانات المقدمة لتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة في مختلف مناطق المملكة (التقرير السنوي للشركه الأرنية لضمان القروض، ٢٠١١).

٢) مؤسسة نور الحسين

تأسست عام ١٩٨٥ بإرادة ملكية سامية كمؤسسة غير ربحية هدفها الأساسي تحسين نوعية الحياة ولتشمل كافة المشاريع التي أنشأتها الملكة نور الحسين منذ عام ١٩٧٩ في مجالات محاربة الفقر والبطالة وتنمية المجتمعات وتمكين المرأة من خلال توفير فرص الحصول على القروض الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس المشاريع الصغيره المدرة للدخل، حيث بلغ متوسط القرض ٧٥٠ دينار اردني. وشملت القروض مختلف مناطق المملكة وكان التركيز الأكبر على مشاريع المرأة (تقرير مؤسسة نور الحسين، ٢٠١٢).

٣) مؤسسة نهر الاردن

في عام ١٩٩٥ تأسست مؤسسة نهر الأردن، التي ترأسها جلالة الملكة رانيا العبدالله، وهي مؤسسة أردنية غير حكومية وغير ربحية.هدفها الرئيسي رعاية مشاريع إجتماعية وا إقتصادية للمرأة، من أجل توفير فرص عمل تحسن مستوى معيشة الأفراد (الموقع الرسمي لمؤسسة نهر الاردن).

٤) الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

أنشئ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد) عام ١٩٧٧، ويعتبر من أهم المنظمات الدولية في التنمية. حيث يقوم من خلال شبكة فروع مكونة من ٥٠ مركز موزعة في مختلف مناطق المملكة بمساعدة السكان على تحسين سبل العيش وضمان حقوقهم بالحصول على حياة كريمة. ويهدف الصندوق إلى تنمية المناطق النائية من خلال خلق فرص العمل وتوفير قروض لتمويل المشاريع الصغيرة ودعم الحرف اليدوية والمهن التقليدية (تقارير جهد، ٢٠١٢).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

---

٣. ١ المقدمة

٣. ٢ الدراسات السابقة

٣. ٣ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

١.٣ المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى مراجعة عدد من الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأثير التمويل على أداء هذه البنوك. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع أقسام، القسم الأول يعرض الدراسات العربية، والقسم الثاني يعرض الدراسات الأجنبية، وفي كلا القسمين تم ترتيب الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الاقدم إلى الأحدث، أما القسم الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه للحديث عن أهم ما يميز هذه الدراسة عمّا سبقها من دراسات .

٢.٣ الدراسات السابقة

١.٢.٣ الدراسات العربية

١-دراسة النسور (١٩٩٩) بعنوان:"دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الاردن"

هدفت الدراسة لبيان دور مؤسسات التمويل الحكومية في الاردن في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، من خلال عينة من ثلاث مؤسسات حكومية تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي: صندوق التنمية والتشغيل وصندوق الإقراض الزراعي وصندوق قروض الحرفين التابع لبنك الإنماء الصناعي. حيث وضحت الدراسة دور المشاريع الصغيرة في التنمية الإقتصادية ودورها في الإنتاج والعمالة خلال الفترة ما بين (١٩٩٠-١٩٩٨)، وأكدت أن تطور

ونمو هذه المشاريع يعتمد بشكل أساسي على توفر المصدر التمويلي المناسب. وتم إستخدام عدد من المقاييس والنماذج الإقتصادية لقياس دور تلك المؤسسات في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة منها معيار فارل للكفاءة، ونموذج الإنتاجية الكلية والجزئية. وتوصلت الدراسة إلى أن عنصر العمل يفوق عنصر رأس المال في المشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي، كما وجد أن عنصر رأس المال له دلالة إحصائية قوية في إجمالي المشاريع العاملة في الإقتصاد بشكل عام، مما يعني أن رأس المال عنصر أساسي لزيادة الإنتاج في هذه المشاريع، ووجد أيضاً انه من الضروري تخفيض أسعار عنصري (العمل ورأس المال). وفي أهم توصيات الدراسة أكد الباحث على ضرورة تنظيم قطاع المشاريع الصغيرة في الأردن وا يجاد إطار مؤسسي يشمل جميع هذه المشاريع، بحيث يتم تنظيم عملية التمويل والتدريب لهذا المشاريع من أجل زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة العمالية فيها.

٢-دراسة الوادي (٢٠٠٥) بعنوان:"المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن"

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجة المشروعات الصغيرة والتي تبرز من خلال الخصائص التي يفترضها تعريف هذه المشاريع مع التركيز على المشاريع الصغيرة في الأردن تحديداً. وباستخدام الاسلوب الوصفي حيث تم تعريف المشاريع الصغيرة وتوضيح أهم الخصائص التي تميز هذه المشاريع، كما قامت الدراسة بتوضيح أهم التحديات النابعة من الخصائص المستخدمة في التعريف ومنها محدودية التمويل ومحدودية القدرات الإدارية. وأكدّت الدراسة على ضرورة التمييز بين المشاريع الصغيرة النامية والمشاريع الصغيرة المستقرة، حيث أن المشاريع الصغيرة النامية تواجه عدداً أكبر من الصعوبات والمعيقات مقارنة بالمشاريع المستقرة

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تنمية القدرات الإدارية لمالكي هذه المشاريع بالإضافة إلى أهمية الدعم الحكومي المتمثل بتأسيس البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة سواء كان دعم مادي أو فني أو تقني أو تدريبي.حيث تُسهم هذه البرامج في تذليل العقبات أمام نمو وتطور هذه المشاريع وا ستمراريتها، بالإضافة إلى ضرورة البحث عن برامج تمويلية أكثر تطوراً من شأنها توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع بسهولة وبدون تعقيدات.

٣-دراسة المحروق والمقابلة (٢٠٠٦) بعنوان:"المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها"

تحدث الباحثان عن الأهمية الإقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضرورة دعمها وتطويرها وتشجييع نموها، لإعتبارها عنصر أساسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية. واستعرضت الدراسة أهم المعوقات التي تواجهها هذه المشاريع وتحد من عملها، حيث تم التركيز على العوائق التي يغلب عليها الطابع المالي، مثل صعوبة الحصول على التمويل وتكلفة رأس المال بالإضافة إلى الضعف الإداري لدى المالكين. وركزت الدراسة على أبرز الآليات التي استخدمت في الأردن لتمكين ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تجاوز المعيقات التي تبطء عملية نموها واستمرارها. ومن خلال دراسة تطبيقية لقياس المتغيرات التابعة والمستقلة تم الوصول إلى العديد من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية بين حجم المشروع ومعدل الإقتراض طويل الأجل المستخدم، على عكس الإعتقاد السائد بأن المشاريع الكبيرة ذات معدلات النمو المرتفعة تلجأ بشكل كبير إلى التمويل من خارج القطاع المصرفي، حيث أن الاقتراض طويل الأجل محصور على المشاريع الكبرى فقط، كما أن المشاريع مهما كان حجمها تلجأ في بداياتها إلى مصادر التمويل الداخلي(التمويل الذاتي).

وأوصت الدراسة على ضرورة إيجاد صيغ تمويلية تلائم واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل رأس المال ومستوى الخطورة وقلة الضمانات وغيرها من الخصائص الموجودة في هذه المشاريع وبضرورة إيجاد السبل التي تدفع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى دخول البورصة حيث تسهم هذه الخطوة في تحريك البورصة وتنشيطها وبالتالي تأثير إيجابي على الوضع الاقتصادي.

٤-دراسة حداد (٢٠٠٦) بعنوان:"دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضاءات من تجربة الأردن والجزائر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن والجزائر بالإضافة إلى تحديد أهم مصادر تمويل هذه المشاريع والوقف على أهم التحديات والمعيقات التي تواجهها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي اعتماداً على البيانات والنشرات الإقتصادية المتوفرة للعديد من المؤسسات المالية في الأردن والجزائر. شملت الدراسة ثلاث محاور رئيسية تحدث المحور الأول عن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائص هذه المشاريع وأهميتها الإقتصادية بينما تحدث المحور الثاني عن واقع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطورها في كلا البلدين، أما المحور الثالث فقد تحدث عن أهم مصادر التمويل والتحديات التي تعيق عملية التمويل. ووجدت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته ٩٩,٦٨% من إجمالي المنشآت الإقتصادية في الأردن، أما في الجزائر فقد شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٩,٩٧% من إجمالي المنشآت الإقتصادية. وتشغل هذه المشاريع ما نسبته ٤٥,٢% من إجمالي القوى العاملة في الأردن وما نسبته ٠,٣٥% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما زالت تعاني من صعوبة الحصول على التمويل المناسب وأن دور البنوك التجارية والمؤسسات المالية في توفير القروض لهذه

المشاريع غير متناسب مع إمكانيات البنوك وقدراتها التمويلة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الأردن والجزائر لتوفير القروض المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة فائدة أقل وضمانات ميسرة، بالإضافة إلى توفير الحوافز المناسبة مثل الإعفاءت الضريبية وأسعار الفوائد المخفضة على القروض لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الإستثمار في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٥-دراسة القدومي (٢٠١٠) بعنوان:"تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات"

هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشاريع الصغيرة والتعرف على أهم المعيقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في الحصول على التمويل الملائم، حيث تم توزيع ٦٠٠ إستبانة على عينة من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين تقدموا للحصول على قرض من أحد مؤسسات التمويل العاملة في الاردن عام ٢٠١٠، تم استرجاع ٥٨٠ إستبانة استبعد منها ١٢ إستبانة، وتم تحليل ما تبقى منها وعددها ٥٦٨ إستبانة، ووجدت الدراسة أن المشاريع الصغيرة تعاني من مشكلة تشدد الجهات المانحة للقروض بطلب الضمانات الكافية وندرة هذه الضمانات لدى المشاريع الصغيرة، بالإضافة الى إرتفاع تكلفة التمويل وفترة السداد غير الكافية التي تفرض على هذه القروض. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات التمويل بتوفير الدعم المناسب للمشاريع الصغيرة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية، وضرورة تخفيض الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل او عن طريق منح القرض بضمان المشروع نفسه.

٦-دراسة مالحة (٢٠١٢) بعنوان:"دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسات الإقراض الخاصة بالبنوك والمتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل التوصل إلى مدى مساهمة البنوك في توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع، تم استخدانم الاسلوب الوصفي حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين تناول الفصل الأول الطبيعة القانونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الأسس المعتمدة في تعريف هذه المشاريع بالإضافة إلى توضيح أهم خصائصها ووميزاتها، أما الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة الكيفية التي تتم بها عملية تمويل هذه المشاريع من خلال توضيح أساليب تمويل البنك، ومن أجل الوصول إلى ذلك تم استخدام العديد من البيانات الإقتصادية والنشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التقارير المالية للبنوك خلال الفتره الواقعه بين (٢٠٠٥-٢٠١٢). وتم التوصل إلى وجود ضعف في السياسات التمويلية المتبعة في الجزائر والتي من شأنها توفير التمويل المناسب بطريقة ميسرة تضمن إستمرارية هذه المشروعات وتطورها، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد سياسات تمويلة أكثر واقعية وملائمة لطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهدافها.

٧-دراسة الترك (٢٠١٢) بعنوان:"الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن"

هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه هذه المشاريع في الأردن وتحول دون إستمراريتهاوا إيجاد أفضل السبل المناسبة لتطويرها ومحو العقبات أمامها، كما هدفت إلى توضيح أثار المشاريع الصغيرة على الوضع الإقتصادي بشكل عام ومعرفة وسائل التمويل المتاحة ومدى إهتمام الحكومات في دعم وتمويل هذه المشاريع. ولتحقيق أهداف الدراسة تم

جمع بيانات أولية من خلال توزيع (٢٠٠) إستبانة على عينة الدراسة التي تمثلت في جميع أصحاب المشاريع الصغيرة ومدراء وموظفي المؤسسات التي تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المملكة عام ٢٠١١، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (١٩٢) استبانة، وبإستخدام التحليل الوصفي والتحليل العاملي وبعض الإختبارات الإحصائية. وتم التوصل إلى مجموعة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن، منها ما يتعلق بالتأسيس وا إجراءاته من ضمانات وا إرتفاع أسعار الخدمات وبعض الصعوبات المتعلقة بالتمويل حيث تتمثل بأسعار الفوائد المرتفعة وعدم كفاية رأس المال لإنشاء المشروع، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية بسبب عدم توفر التدريب الكافي وعدم وجود الكفاءات الإدارية المناسبة لدى مالكي هذه المشاريع وبعض الصعوبات المتعلقة بالإنتاج وتوفر التكنولوجيا الحديثة المناسبة. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تقليل الأوراق والضمانات المطلوبة من أصحاب المشاريع الصغيرة عند التأسيس،كما ينبغي على شركات التمويل العمل على التقليل من الضمانات المطلوبة لكي تسهل عملية حصول المشاريع الصغيرة على التمويل المناسب والتخفيض من أسعار الفوائد المترتبة على هذا التمويل.

٢.٢.٣ الدراسات الاجنبية

١-دراسة Baas and Schrooten (2006) بعنوان:

"Relationship Banking and SME's – A Theoretical Analysis"

وهي دراسة نظرية قامت بتحليل العلاقة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في برلين من جانب الإقراض والعلاقات طويلة المدى، هدفت إلى تطوير نموذج لتحليل سلوكيات تسعير القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك في

إطار المنافسة، وتوضيح أثر تقنيات الإقراض المتبعة على طبيعة القروض بالإضافة إلى أثر التغيرات في البيئة التنظيمية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى وجود صلة بين تقنيات الإقراض المستخدمة ومعدل الفائدة التوازني على هذه القروض وأن عملية الإقراض تعتمد على طبيعة العلاقة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الباحثة عن تمويل والبنك المقدم للتمويل، فالسجلات التاريخية والمعلومات المتوفرة لدى البنك عن هذه الشركات كلما كانت أكبر زدات فرصة هذه الشركات بالحصول على التمويل المناسب لذلك نجد أن المشاريع الأطول عمراً والأكثر تعاملاً مع البنوك ضمن قدرتها العالية على السداد لديها مقدرة أعلى في كسب التمويل.

٢- دراسة Abor and Biekpe (2007) بعنوان:

"**Small Business Reliance on Bank Financing in Ghana**"

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم محددات التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا، وبالتالي توضيح دور القطاع المصرفي في تمويل هذه المشاريع، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام عينة مكونة من ١٠٥ شركة صغيرة ومتوسطة وبتحليل بياناتها المتوفرة في القوائم المالية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣ مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض للبنوك في ميزانياتها العمومية خلال تلك الفترة. وجدت الدراسة أن القروض الممنوحة من قبل البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أقل من ربع حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لهذه الشركات، كما وجدت الدراسة أن عمر وحجم الشركة وحجم أصولها الملموسة عوامل ذات دلالة إحصائية إيجابية مع حجم التمويل الممنوح على عكس ربحية البنك التي لها علاقة سلبية ذات دلالة احصائية مع حجم التمويل. وتشير

نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العمر الأكبر والتي لديها علاقات طويلة الأمد مع البنوك وحجم أكبر من الأصول الثابتة والضمانات لها قدرة أعلى في الوصول إلى التمويل المناسب لها.

٣-دراسة Canovas and Solana (2008) بعنوان:

"Relationship Lending and SME Financing in the Continental European Bank-Based System"

هدفت إلى تحليل العلاقة بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة في النظام البنكي في القارة الأوروبية والتأكد إذا ما كانت البنوك تستغل العلاقات الوثيقة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة لفرض أسعار فوائد أعلى على التسهيلات الإئتمانية الممنوحة، و للوصول إلى هذا الهدف تم إستخدام التحليل الوصفي لعينة مكونة من ٣٢٢ شركة في منطقة مورسيا (جنوب شرق إسبانيا) في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٠، حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة الوثيقة طويلة الأمد بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك تسهل عملية الحصول على التمويل المصرفي بتكلفة أكبر كما أن الثقة المتولدة بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة تجعل عملية حصول هذه الشركات على التسهيل الائتماني المطلوب أكثر سهولة، وتقلل من تكلفة الإقتراض مما يقلل من خطورة عدم السداد، أي أن البنوك لن يترتب عليها قروض متعثرة وبالتالي سينعكس إيجابياً على أدائها المالي.

٤-دراسة **Beck *et. al*** (2008) **بعنوان:**

"Bank Financing for SME's around the World – Drivers, Obstacles, Business Models and Lending Practices"

هدفت الدراسة للتعرف على نظرة البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودراسة العوامل الدافعة والمعرقلة لتمويل هذه المشاريع بالإضافة إلى توضيح الطريقة التي تعتمدها البنوك في تقديم خدماتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث نسبة الإقراض وسعر الفائدة ومدة القرض.ولتحقيق هذه الأهداف تم أخذ عينة مكونة من ٩١ بنك في ٤٥ بلد كان منها ١١ بنك يعمل في الدول المتقدمة و ٨٠ بنكاً في الدول النامية، حيث تم توزيع إستبانة مكونة من ٥٦ سؤال على هذه العينة وشملت أسئلة الإستبانة ثلاث مجالات رئيسية. أولاً نظرة البنوك لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وثانياً الطرق والأساليب المتبعة في تقديم الخدمات لهذه المشاريع وأخيراً حجم الإقراض ونوعه وتسعيرة التمويل المعتمدة في كل بنك. وجدت الدراسة أن البنوك تعتبر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسط قطاع مربح للغاية من ناحية التمويل مع وجود بعض المعيقات مثل التقلب الإقتصادي وقلة المنافسة. ووجدت الدراسة أن بعض البنوك قد خصصت أقسام خاصة للتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع بقاء بعض القرارات المتعقلة بمنح التمويل والخطورة العالية عادة إلى إدراة البنك نفسه. وفيما يخص تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة، أثبتت الدراسة أن البنوك في الدول النامية أقل قدرة ورغبة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة،حيث أنها تخصص حصة أقل للقروض الإستثمارية. وهذا الشح في التمويل يفسر سبب إرتفاع أسعار الفائدة والرسوم على هذه القروض. كما وجدت الدراسة أن بيئة الاقراض هي أكثر أهمية من حجم

المشروع أو البنك أو نوع ملكيته في تحديد حجم ونوع التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٥-دراسة Mercieca *et al.* (2009)، بعنوان:

"Bank Market Structure, Competition, and SME Financing Relationships in European Region"

هدفت إلى إختبار أثر زيادة التركيز والمنافسة في قطاع البنوك الأوربية على كمية التمويل المعتمد على العلاقات البنكية الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث كانت المسوح الإحصائية هي المصدر الأساسي للبيانات، و تم التركيز على ثلاثة مناطق هي: إيطاليا وجنوب ألمانيا وجنوب شرق إنجلترا.وبإستخدام إستبانة مكونة من ١٩١ سؤال تم توزيعها على عينة منتقاه من الشركات الصغيرة والمتوسطة، منها ٢٤٧ شركة في المملكة المتحدة و١١٤شركة في ألمانيا و ١٦١ شركة في إيطاليا. وخلصت الدراسة إلى أن المنافسة بين البنوك لها أثر إيجابي على كمية التمويل المعتمد على العلاقات البنكية، أما التركيز في العمليات داخل البنوك له أثر سلبي على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة،أي أنه كل ما زاد التنافس زاد الإقراض وكل ما زاد التركيز قل الإقراض، وأن وجود بنك داعم ومساعد لهذه الشركات له تأثير قوي لإحتمالية إنخفاض العلاقات بين هذه الشركات والبنوك الاخرى.

٦-دراسة **Kravchenko (2011) بعنوان:**

"**Determinants of Small Business Lending**"

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تدفع البنوك لتقديم القروض للمشاريع الصغيرة الجديدة وغير المعروفة، وتسعى الدراسة لتوضيح ثلاثة جوانب مهمة تتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة وهي: عدم تماثل المعلومات، كفاءة البنك والأداء الإقتصادي الإقليمي، وذلك عن طريق توضيح العلاقة المعقدة بين البنوك والمشاريع الصغيرة وكيف يمكن لهذه البنوك إستغلال المعلومات المتاحة لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقليمي. وبإستخدام تحليل الانحدار المتعدد لعينة مكونة من ٣١١٠ مقاطعة أمريكية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٦، وبتقسيم هذه المقاطعات إلى ١٠٦٢ مقاطعات كبرى و ٦٧٦ مقاطعة صغرى و ١٣٧٢ مقاطعة ريفية، تم التوصل إلى أن المنافسة العالية بين البنوك تنتج كميات أكبر من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن وجود عنصر رأس المال البشري لدى البنوك في المقاطعات الصغيرة له أثر إيجابي واضح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٧-دراسة ***Beck et. al* (2011) بعنوان:**

"**Bank Financing For SMEs: Evidence across Countries and Bank Ownership Types**"

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير نوع ملكية البنك وهيكله التنظيمي على تقنيات الإقراض المستخدمة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة علاقة التمويل بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة في ٤٥ بلد بعينة مكونة من ٩١ بنك كبير. حيث قسمت هذه البنوك حسب الملكية إلى ثلاث مجموعات: بنوك محلية خاصة وبنوك أجنبية خاصة وبنوك

حكومية. ولجمع المعلومات المتعلقة بالتمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة تم تصميم إستبانة فيها ٥٦ سؤال مختلف، تهدف للتعرف على تقنيات الإقراض المستخدمة في البنك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وطبيعة أسعار الفوائد بالإضافة إلى تحديد مدى العلاقة بين نوع البنك وا إقباله على التمويل. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أن جميع البنوك تعتمد على تقنيات تمويل متعددة ومتنوعة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رغم إختلاف الهيكل التنظيمي في هذه البنوك، أي أنه لا يوجد علاقه بين الهيكل التنظيمي وتقنية الإقراض المستخدمة، ووجدت الدراسة أن نوع البنك له تأثير على عدد من تفاصيل القرض مثل تسعيرة الاقراض ومدة القرض الممنوح وطبيعة الضمانات المطلوبة، وأيضاً تختلف هذه الخصائص من بلد إلى آخر حسب السياسات المالية والنقدية المتبعة فيه وبالإعتماد على الوضع الإقتصادي لهذا البلد.

٨-دراسة Uchida (2011) بعنوان:

"What do Banks Evaluate When they Screen Borrowers? Soft Information, Hard Information and Collateral"

هدفت الدراسة إلى تطبيق تحليل العوامل على بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأغراض الفرز في اليابان. تم التحقيق في العوامل والمعايير التي تأخذها البنوك بعين الإعتبار في التقييم عند منح القروض التجارية. وقد تبين أن هذه البنوك تؤكد على ثلاثة عوامل مهمة في عملية إتخاذ القرارت فيما يتعلق بمنح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي: عامل العلاقة، عامل البيان المالي، وعامل الضمان. وبإستخدام الإستبانة كأداة بحث وبأخذ عينة مكونة من ١٠٤٠ شركة صغيرة ومتوسطة من ثلاث محافظات في اليابان، تم التوصل إلى أن البنوك الصغيرة تؤكد على أهمية عامل العلاقة بين البنك والشركة وعامل الضمان، وأن البنوك

الموضوعة تحت ضغوط تنافسية اكبر تؤكد أيضاً على عامل العلاقة مما يعني أن الإقراض المعتمد على علاقة البنك مع الشركة يعد طريقة للحفاظ على المقترضين.

٩-دراسة *Shen et. al* (2012) بعنون:

"Who Furls the Umbrella on Rainy Days? The Role of Bank Ownership Type and Bank Size in SMEs Lending"

تختبر الدراسة أثر حجم البنك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال جمع بيانات ٤٦ بنك في تايوان خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٢، حيث تم تقسيم هذه البنوك إلى ثلاث مجموعات: بنوك محلية خاصة وبنوك أجنبية وبنوك حكومية. هدفت الدراسة إلى التحقق من سلوكيات التمويل للثلاث مجموعات خلال الفترات الطبيعية وفترات الركود الإقتصادي. وتم التوصل إلى أن حجم التمويل الممنوح من البنوك المحلية الخاصة والبنوك الحكومية لم يتغير في فترة الركود الأولى. أما في فترة الركود الثانية، تم ملاحظة زيادة في حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الحكومية وبنسبة أقل للبنوك المحلية الخاصة. وفي فترة الركود الثالثة التي تخللها أزمة الرهن العقاري، عملت البنوك الحكومية على زيادة حجم التمويل الممنوح بعكس البنوك الأجنبية التي عملت على تخفيض تمويلها لهذه المشاريع، ومع بقاء البنوك المحلية الخاصة على حالها. وجدت الدراسة أن البنوك ذات الحجم الكبير تقوم بمنح قروض أكثر من البنوك الصغيرة، وذلك عائداً إلى أن البنوك ذات الحجم الكبير تقوم بتقديم القروض بتكاليف أقل، مما يعني أن أرباحها من هذه القروض سوف تكون أكبر على عكس البنوك الصغيرة.

١٠- دراسة Abd Wahab and Abdesamed (٢٠١٢) بعنوان:

"**Small and Medium Enterprises (SMEs) Financing Practice and Accessing Bank Loan Issues–The Case of Libya**"

هدفت الدراسة إلى إختبار ممارسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا على مرحلتين مختلفتين: مرحلة التأسيس ومرحلة النضوج، وأيضاً إلى التعرف على وسائل الوصول للتمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة و المتوسطة.تم إستخدام الإستبانة كأداة بحث وبتوزيعها على عينة مكونة من ٧٦ شركة صغيرة و متوسطة في ليبيا. تم التوصل إلى أن ٨٢,٩% من الشركات الصغيرة و المتوسطة تستخدم مصادر تمويل غير رسمية و ٦٠,٥% منها تعتمد على المدخرات الشخصية، وهي طريقة لتأمين التمويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في مراحل التأسيس. حيث تم التوصل ايضاً الى ان بعض مالكين هذه المشاريع لا يقدمون بطلب للقروض المحصلة للفوائد بسبب العامل الديني أو لأسباب أخرى مثل طلب الضمانات و الفوائد العالية.

١١- في دراسة WU and Wang (٢٠١٤) بعنوان:

"**An empirical evidence of small business finance in China**"

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المشاكل والمعيقات التي تواجه عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح تأثير عدد من العوامل الإقتصادية على حجم التمويل المتاح والذي يمكن لهذه المشاريع الحصول عليه. للوصول إلى هذا الهدف تم جمع البيانات المالية المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية الصينية المنتشرة في المقاطعة خلال عشرة اعوام (٢٠٠٣-٢٠١٣)، حيث تعتبر هذه البنوك المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبتحليل الإنحدار الخطي المركب لهذه البيانات تم التوصل إلى عدد من

النتائج أهمها أن حجم الشركة وعمرها لهما دور كبير في الحصول على التمويل. فكلما زاد حجم الشركة وعمرها أصبحت أكثر قدرة على الحصول التمويل المناسب لها. كما وجدت الدراسة أن الضمانات العالية المطلوبة تمثل عائقاً كبيراً أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة حديثة البداية حيث أنها لا تملك الكم الكبير من هذه الضمانات. وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد نظام تمويلي يعالج المعوقات التي تقلل من فرصة حصول المشاريع على التمويل المناسب بحيث يكون أكثر فاعلية وديناميكية بحيث يستطيع مواكبة التطورت الحاصلة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي له قدرة عالية على تمويل هذه المشاريع بضمانات أقل وأسعار فائدة منخفضة.

٣.٣ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال تحليل المواضيع التي إختبرتها الدراسات الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومراجعتها، تبين أن معظم الدراسات تتحدث عن المشاكل والمعيقات التي تعيق انشاء مشروع صغير أو متوسط جديد أو تعيق استمرارية ونمو هذه المشاريع. حيث تم ذكر أهم المعيقات والصعوبات التي تواجهها واعتبرت مشكلة صعوبة الحصول على التمويل كواحدة من ضمن العديد من المشاكل التي تعاني منها هذه المشاريع سواء في الدول النامية أو المتقدمة. كما تبين أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتمدت بشكل كامل على الجانب الوصفي والنظري، حيث تركز إهتمامها على تفصيل أهم مصادر التمويل المتاحة وأهم سياسات التمويل المتبعة دون التعمق في نسب وأرقام توضح حجم التمويل أو مدى ملائمته لواقع هذه المشاريع.ونجد أيضاً أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى تأثير هذا التمويل على

البنوك التجارية وا إذا ما كان هذه التمويل يعود بالفائدة والنفع على البنوك المقدمة له ،على الرغم من أنها المصدر الرئيسي للتمويل.

لذلك كان لا بد من إجراء دراسة تتعمق في عملية التمويل بحيث تكون هذه الدراسة دافع ومحفز للبنوك لمزيد من الدعم والتمويل. حيث لم يسبق لدراسة أن تناولت تأثير تمويل المشاريع الصغيرة من قبل البنوك على وجه الخصوص، بحيث يتم تركيز الدراسة على مدى مساهمة البنوك في تمويل هذه المشاريع ودراسة تأثير هذه التمويل على أداء البنوك وربحيتها.

حيث انها أول دراسة كمية تبحث في تأثير التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على أداء البنوك التجارية في الاردن.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

١.٤ المقدمة

٢.٤ متغيرات الدراسة

٣.٤ مجتمع الدراسة وعينتها

٤.٤ مصادر جمع البيانات

٥.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

٦.٤ نماذج الدراسة

٧.٤ فرضيات الدراسة

٨.٤ محددات الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الداسة

١.٤ المقدمة

استعرضت الدراسة في فصولها الثلاث السابقة الإطار العام للدراسة والإطار النظري العام بالإضافة إلى أهم الدراسات السابقة، يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة وعينتها، كما يتناول الإجرات المتبعة في تطبيق الدراسة، بالاضافة الى الفرضيات، ومتغيرات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة للوصول إلى النتائج.

٢.٤ متغيرات الدراسة

١.٢.٤ المتغيرات التابعة (Dependant Variables)

ربحية البنوك التجارية هي المتغير التابع في هذه الدراسة، وهنالك ثلاث طرق لقياسها هي:

١) العائد على الأصول (Return on Assets(ROA :

طريقة الإحتساب: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

تقيس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة لديها، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف مصادر التمويل، حيث تعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة على عوائدها، وزيادة النسبة مؤشر على فاعلية الإدارة وكفاءتها في رسم سياستها التشغيلية والإستثمارية والتمويلية (Gul *et.al,* 2011).

٢) العائد على حقوق الملكية (Return on Equity(ROE :

طريقة الإحتساب : صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق المساهمين

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة حقوق المالكين في توليد الارباح، أي أنه يقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من أموال مساهمي البنك، حيث يلعب هذا المعدل دوراً هاماً في قرارات الإستثمار، وزيادة هذه النسبة مؤشر إيجابياً على أداء الشركة (Gul *et.al,* 2011).

٣) *هامش صافي الربح* (Net Interest Margin(NIM :

طريقة الإحتساب : (مجموع الفوائد المقبوضة – مجموع الفوائد المدفوعة) / إجمالي التسهيلات الائتمانية

هو مقياس يعبر عن الفرق بين الفوائد المقبوضة التي تمثل الإيرادات الناتجة من إستخدام الأصول والفوائد المدفوعة على كل من الودائع والديون التي تكون على شكل مصروفات، وهو يعبر عن مدى كفاءة الإدراة في إستخدام أصولها ومطلوباتها لتحقيق أفضل عائد ممكن اي عن طريق زيادة الربحية، وتم اعتماد إجمالي التسهيلات الائتمانية بإعتبار ها اكثر الأصول ربحية. (Gul *et.al,* 2011) .

٢.٢.٤ المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

المتغير المستقل الرئيسي في هذه الدراسة هو حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الأردنية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الواقعه ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٣ ويمكن شرح المتغيرات المستقلة كما يلي :

نسبة التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أجمالي القروض: وهذه النسبة تقيس نسبة التمويل الممنوح من البنوك التجارية إلى إجمالي التمويلات الممنوحة خلال فترة معينة، وتوضح هذة النسبة مدى إقبال البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وزيادة النسبة يدل على حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نسبة تمويل أكبر من البنوك التجارية، وتقاس هذه النسبة حسب المعادلة التالية:

$$SME's\ Financing\ Ratio = \frac{\text{حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم}}{\text{صافي التسهيلات الائتمانية الأجمالية للبك}}$$

١- **نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أجمالي العائد من الإقراض:** وهذه النسبة تقيس نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى اجمالي العائد، وهي توضح مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك التجارية.

حيث ان زيادة هذه النسبة تدل على فاعلية التمويل وأهميته بالنسبة للبنوك وهذه النسبة تقاس حسب المعادلة التالية:

$$\text{SME's Return Ratio} = \frac{\text{العائد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة الصغيرة والمتوسطة الحجم}}{\text{العائد من صافي التسهيلات الائتمانية الاجمالية}}$$

٢- **حجم البنك:** وهو إجمالي الجانب الأيمن جانب الاصول (في الميزانية العمومية)، وتقاس باللوغاريتم الطبيعي للأصول.

$$\text{Bank Size} = \log \text{TA}$$

٣- **مقياس خطورة التمويل:** حيث يعبر هذا المتغير عن مدى الخطورة الاجمالية لمحفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك.

$$\text{نسبة الخطورة في التمويل} = \frac{\text{مخصص التسهيلات الائتمانية} + \text{الفوائد المعلقة}}{\text{أجمالي التسهيلات الائتمانية}}$$

٣.٤ مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددها حتى نهاية العام ٢٠١٣ (٢٦بنكاً)، منها ١٣ بنك تجاري أردني و٣ بنوك اسلامية أردنية و٩ بنوك تجارية غير أردينة وبنك واحد اسلامي غير أردني تم ذكرها في الملحق رقم(١). أما عينة الدراسة فتتكون من جميع البنوك الاردنية التجارية التقليدية التي قامت بنشر بيانات مالية تتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) وعددها (١٠ بنوك) كما يلي:

جدول (٤-١) البنوك التي تضمنتها عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	الرقم	أسم البنك
١	البنك العربي	٦	بنك الاردن الكويتي
٢	البنك الاهلي	٧	البنك التجاري الاردني
٣	بنك الاردن	٨	البنك الاستثماري
٤	بنك القاهرة عمان	٩	بنك الاتحاد
٥	بنك الاسكان	١٠	بنك المال الاردني

٤.٤ مصادر بيانات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المصادر الثانوية للبيانات وذلك من خلال التقارير السنوية لعينة الدارسة، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي عن المؤشرات الاقتصادية العامة للأردن خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٣، أما بالنسبة للإطار النظري فقد تم الرجوع إلى الكتب والمجلات والدوريات العلمية.

٥.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

١) التحليل المالي (Financial Ratio)

بالإعتماد على بعض النسب المالية التي تقيس الربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق المالكين وهامش صافي الربح، بالإضافة إلى النسبة المالية المبتكرة لفحص متغيرات الدراسة المتعلقة بالتمويل مثل نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أجمالي التسهيلات الممنوحة من البنك، ونسبة الفوائد الدائنة من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى إجمالي الفوائد الدائنة على كل التسهيلات الائتمانية في البنك.

٢) التحليل الاحصائي (Statistical analysis)

لتحقيق أهداف الدراسة في معرفة تاثير تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أداء البنوك، تم أستخدام برمجية (STATA) لفحص النماذج العاملية (Empirical Model) المستخدم في الدراسة، وعليه فقد تم أستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Panel DataAnalysis) لتقدير معاملات الإحدار و أختبار الفرضيات وتم أستخدام (Multiple Regression Analysis) لتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقياس درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.

وتم استخدام أختبار (Hausman Test) لتحديد الأسلوب القياسي الامثل لبيانات الدراسة وتتمثل في: أسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) وأسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model).

فنموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) والذي يمكن تقديرة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) يساعد في التحكم بحالة عدم التجانس غير الملاحظ (Unobserved heteroscedasticty)، والنتائج عن العوامل الفردية للشركة أو الزمن، والتي تصف الآثار

الفردية المحددة التي لم يتم أخذها بعين الإعتبار بواسطة المتغيرات المستخدمة في التقدير (Gujarati, 2003).

أما نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)، فيتم تقديرة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)، لانه لا يأخذ بعين الإعتبار مختلف هياكل الارتباط لمعامل الخطأ في نموذج الأثر العشوائي (Gujarati, 2003).

وتم أستخدام طرق الفحص (Diagnostic test) مثل (T–Test) لقياس الأهمية الإحصائية لمتغيرات الدراسة واستخدام (F–Test) لقياس صلاحية النموذج،واخيراً تم أستخدام إختبار مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، ويستند هذا الاختبار على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لانحدار الاخطاء تحت الفرضية العدمية بان تباين البواقي (Residuals) متجانس ولقبول فرضية العدم يجب أن لا يكون لقيمة Chi أي دلالة إحصائية.

٦.٤ نماذج الدراسة

النموذج الأول: معدل العائد على الأصول (ROA)

1. $ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ SME's Financing Ratio}_{it} + \beta_2 \text{ SME's Return Ratio}_{it} + \beta_3 \text{ Bank Size}_{it} + \beta_4 \text{ Risk}_{it} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

2. $ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ SME's Financing Ratio}_{it} + \beta_2 \text{ SME's Return Ratio}_{it} + \beta_3 \text{ Bank Size}_{it} + \beta_4 \text{ Risk}_{it} + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: هامش صافي الربح (NIM)

3. $NIM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ SME's Financing Ratio}_{it} + \beta_2 \text{ SME's Return Ratio}_{it} + \beta_3 \text{ Bank Size}_{it} + \beta_4 \text{ Risk}_{it} + \varepsilon_t$

النموذج الرابع: حجم التمويل (SME's Financing)

4. $\text{SME's Financing Ratio}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Bank Size}_{it} + \beta_2 \text{Risk}_{it} + \varepsilon_t$

سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) من خلال نموذج الانحدار الخطي (Regression) للبنوك التي تضمنتها عينة الدراسة، حيث يتكون النموذج من مجموعة المتغيرات التابعة والمستقلة المبينه في الجدول (٥-٢).

الجدول رقم (٤-٢) تعريف المتغيرات في نموذج الدراسة وطرق قياسها

المتغيرات	تعريف المتغير	طريقة القياس
NIM	هامش صافي الربح	صافي الفائدة/أجمالي التسهيلات الائتمانية
ROA	العائد على الاصول	صافي الربح/أجمالي الاصول
ROE	العائد على حقوق المالكين	صافي الربح/أجمالي حقوق المالكين
TA	أجمالي الاصول	مجموع الاصول الموجودة في البنك
SME's Financing Ratio	نسبة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	التسهيلات الائتمانية للممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم/أجمالي التسهيلات الائتمانية
SME's Return Ratio	نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة/على اجمالي العائد من التمويل
Risk	خطورة المحفظة التمويلية	(مخصص التسهيلات الائتمانية+الفوائد المعلقة)/صافي التسهيلات الائتمانية

المصدر: من إعداد الباحث

٧.٤ فرضيات الدراسة

مجموعة من الفرضيات تم الاعتماد عليها للإجابة على اسئلة الدراسة وهي كالتالي:

الفرضية الأولى

لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وربحية البنك.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الاولى:** لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والعائد على الأصول.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجمو العائد على حقوق المالكين.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهامش صافي الربح.

الفرضية الثانية

لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وربحية البنك.

الفرضية الثالثة

لا يوجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين حجم البنك وربحيتة.

الفرضية الرابعة

لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الخطورة وربحية البنك.

الفرضية الخامسة

لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وحجم البنك.

٨.٤ محددات الدراسة

- ندرة الدرسات السابقة التي تتحدث عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم توافر البيانات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك وانحصارها في الست سنوات الأخيرة.

الفصل الخامس

النتائج وا إختبار الفرضيات

١.٥ المقدمة

٢.٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

٣.٥ المشاكل الإحصائية وطرق علاجها

٤.٥ نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

الفصل الخامس

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

١.٥ المقدمة

يوضح هذا الفصل من الدراسة تحليل العلاقة بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأداء البنوك التجارية في الأردن، ويبدأ بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة مثل الإنحرافات المعيارية والمتوسطات والمشاكل الإحصائية وطرق علاجها وا ختبارات القوة التفسيرية للمتغيرات، وينتهي بإختبار فرضيات الدراسة والأهداف المرتبطة بها.

٢.٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics)

يعرض هذا الجزء من التحليل نتائج الإحصاء الوصفي الذي تم إجراءه على بيانات الدراسة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ والمتمثل في: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والحدين الأعلى والأدنى لقيم متغيرات بالنظر الى المعلومات الواردة بالجدول (١.٥)، يلاحظ الاتي:

- بلغ المتوسط الحسابي للعائد على الأصول (١,٣%)، وكان الإنحراف المعياري (٠,٥٧%)، وبلغت أدنى قيمة (-٠,١٧%) وأعلى قيمة (٢,٥%)، كانت قيمة الانحراف المعياري منخفضة وهذا يدل على ان نسبة العائد على الأصول كانت متقاربة في معظم البنوك.
- وقد بلغ متوسط العائد على حقوق المالكين (٩,٥%)، حيث كان الإنحراف المعياري (٤,٥%) وهي نسبة مرتفعة يفسرها التفاوت بين أعلى وأدنى قيمة، حيث بلغت أدنى قيمة (١,٥%) وأعلى قيمة (١٩,٤%).

- بلغ متوسط هامش صافي الربح (٦,٧%)، وبلغ الإنحراف المعياري (١,٤%)، وكانت أدنى قيمة (٤,٣%) وأعلى قيمة (١٠%)، كانت قيمة الإنحراف المعياري منخفضة وهذا يدل على أن نسبة هامش صافي الربح كانت متقاربة في معظم البنوك.
- اما الوسط الحسابي لنسبة التمويل فقد بلغ (٨,٧%)، والإنحراف المعياري (٤,٨%)و هذا يدل على التفاوت في نسب التمويل الممنوحة من قبل البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث كانت أدنى نسبة تمويل (٢,٤%) وأعلى نسبة (٢٠,٤%).
- بلغ متوسط نسبة العائد (٧,٧%)، والإنحراف المعياري (٣,٨%)، قيمة الإنحراف المعياري تدل على وجود إختلافات في نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أختلاف أسعار الفوائد وأختلاف قيمة التمويل الممنوحة من قبل البنوك حيث كانت أدنى قيمة عائد (١,٧%) وأعلى قيمة للعائد (١٣,٣%).
- اما متوسط حجم الأصول في البنوك التجارية الاردنية فقد بلغ (٤٣٠٤٣٠١٨٩٣) وبإنحراف معياري (٦٦٨٣١٤٠٥٤٠)، مما يشير إلى تفاوت كبير في أحجام البنوك المشكلة لعينة الدراسة، فقد بلغ نسبة أصول أصغر بنك (٦٢٨١٥٦٥٣٧) اما أكبر بنك فقد بلغت نسبة اصوله (٢٤٥٣٨٣٧٢٠٠٠).
- أخيراً بلغ متوسط الخطورة (٧,٤%) بإنحراف معياري (٢,٨%)، حيث تراوحت النسبة بين (١,٣) كأدنى قيمة و (١٣,٨%) كأعلى قيمة، وهذا التفاوت بالنسب دليل على أختلاف درجة خطورة التمويل من بنك لأخر.

جدول (١.٥) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى للقيمة	الحد الأعلى للقيمة
العائد على الأصول ROA (%)	٦٠	%١,٣	%٠,٥٧	%٠,١٧-	%٢,٥
العائد على حقوق الملكية ROE (%)		%٩,٥	%٤,٥	%١,٥-	%١٩,٤
هامش صافي الربح NIM (%)		%٦,٧	%١,٤	%٤,٣	%١٠
نسبة التمويل SME's financing (%)		%٨,٧	%٤,٨	%٢,٤	%٢٠,٤
نسبة العائد SME's Return (%)		%٧,٧	%٣,٨	%١,٧	%١٣,٣
حجم الأصول Size		٤٣٠٤٣٠١٨٩٣	٦٦٨٣١٤٠٥٤٠	٦٢٨١٥٦٥٣٧	٢٤٥٣٨٣٧٢٠٠٠
الخطورة Risk		%٧,٤	%٢,٨	%١,٣	%١٣,٨

٣.٥ المشاكل الإحصائية وطرق علاجها

تم فحص عدم إستقرار البيانات عن طريق إختبار مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، الذي يستند على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لإنحدار الأخطاء الفرضية العدمية بأن تباين الخطأ متجانس. وأظهرت نتائج هذا الإختبار بأن هذه الدراسة لا تعاني من هذه المشكلة، حيث أظهرت نتائج إختبار (Chi-Square) بأنه غير دال إحصائيا كما هو موضح في الجدول ادناه

الجدول (٥-٢) إختبار مشكلة عدم تجانس التباين

النماذج	النموذج الأول ROA	النموذج الثاني ROE	النموذج الثالث NIM	النموذج الرابع TA
النتيجة	Chi2 (1) = 0.01 Prpb>chi2=0.9083	Chi2 (1) = 1.34 Prpb>chi2=0.2479	Chi2 (1) = 1.09 Prpb>chi2=0.2964	Chi2 (1) =1.67 Prpb>chi2=0.1968

ROA: العائد على حقوق الأصول، ROE: العائد على حقوق المالكين، NIM: هامش صافي الربح، TA: حجم الأصول

ولمعرفة مدى وجود مشكلة الإرتباطات المتعددة بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) في نماذج الإنحدار المستخدمة في الدراسة تم إستخدام (Variance Inflation Factor) معامل تضخم التباين، حيث يوضح هذا الإختبار الدرجة التي يرتبط بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى،وا ٍذا كانت معامل FIV<10 هذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباطات المتعددة وعليه كلما إنخفضت قيمة VIF يزداد مستوى دقة التفسير(Gujarati, 2003).

الجدول رقم (٥-٣) يوضح نتائج إختبار VIF

المتغيرات	VIF
نسبة التمويل	٦,٥١
نسبة العائد	٦,١٢
حجم الأصول	١,٥٤
الخطورة	١,١٩
متوسط VIF	٣,٨٤

ويوضح الجدول (٣,٥) اعلاه أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة لا تعاني من مشكلة الارتباطات المتعددة، حيث كان معامل VIF في كل نموذج أقل وبدرجة ملحوظة من ١٠.

٤.٥ نتائج تحليل الانحدار المتعدد

في هذا الجزء سيتم إستعراض نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الذي تم إجراؤه على بيانات الدراسة لإختبار تاثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والتي تضمنت نتائج النماذج الاربعة للمتغيرات التابعة (العائد على الاصول والعائد على حقوق المالكين وهامش صافي الربح وحجم الاصول) وسوف يتم إختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة احصائية اقل أو يساوي ١٠% ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود بيانات كافية ووجود بعض البيانات غير المتجانسة.

سيتم الأعتماد على نتائج إختبار Hausman لإختيار نموذج التاثير الأنسب سوى كان نموذج التأثير العشوائي أو نموذج التأثير الثابت:

- نموذج التأثير الثابت Fixed Effect model: يعتبر ان عامل الزمن بين البيانات ثابت، اي ان مجموعة البيانات المقطعية لا تتغير عبر الزمن.
- نموذج التأثير العشوائي Random Effect Model: على عكس نموذج التأثير الثابت يعتبر انه ليس هنالك اي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين مجموعة البيانات المقطعية في فترة زمنية معينة آي أن تأثير الزمن عشوائي وليس ثابت.

الفرضية في إختبار هاوسمان: هنالك فرق نظامي بين تبياين المعاملات الإنحدارية في حالة الثابت والعشوائي.

Prob تساوي ٥% أو أقل يتم أعتماد نموذج التأثير الثابت، Prob تساوي ٥% أو اكثر يتم أعتماد نموذج التأثير العشوائي.

في النموذج الأول والثاني والثالث، وجد حسب إختبار (Hausman) أن الإختلاف في المعاملات غير منتظم، حيث أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة فشل في مقابلة الإفتراضات المقاربة لإختبار هاوسمان، وعليه سيتم إختيار النموذج الذي يعطي النتائج الأفضل.

اما في النموذج الرابع تم اعتماد نموذج التأثير العشوائي، حيث كانت Prob.>chi^2=0.8837

١.٤.٥ نتائج النموذج الأول: العائد على الأصول

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول (٤.٥) ادناه أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج تفسر ما نسبتة (R^2=١٨,٨٨%) من التغيرات في العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الممثلة في العينة.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين خطورة محفظة التسهيلات والعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة ٥%، ويمكن تفسير النتيجة بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر مشاريع ذات خطورة عالية وفي معظم الأحيان يمنح أصحاب هذه المشاريع قروض بضمان المشروع نفسة واذا ما أفلس المشروع أوحقق آي خسائر لن يتمكن المالكين من سداد التزاماتهم للبنك كون هذه المشاريع المصدر الرئيسي للدخل. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Athanasoglou *et.al*,2005)، حيث وضحت الدراسة أن البنوك التي تمنح قروضاً للمشاريع ذات الخطورة العالية تزاد إحتمالية تعرضها لخطورة عدم السداد مما يؤثر سلباً على ربحيتها. وعليه تم رفض الفرضية العدمية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات وربحية البنك.

كما تم قبول كل من الفرضية العدمية الاولى(لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وربحية البنك)، والفرضية العدمية الثانية (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وربحية البنك)، والفرضيه العدمية الثالثة (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية حجم البنك وربحية البنك).

جدول (٥-٤) نتائج تحليل الانحدار: العائد على الأصول كمتغير تابع

المتغير	Coefficient (Z value<pro)	R^2
نسبة التمويل	٠,٠١٥٧ (٠,٦٤٣)	%١٨,٨٨
نسبة العائد	٠,٠٤٤- (٠,٣٢٤)	
حجم الأصول	٠,٠٠٢ (٠,٤٣٦)	
نسبة الخطورة	٠,٠٥٢- (٠,٠٢٣)**	
الثابت	٠,٠٠١- (٠,٩٦)	

*،**،*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ١%،٥%،١٠%

٢.٤.٥ نتائج النموذج الثاني: العائد على حقوق الملكية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٥.٥) أدناه أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج تفسر ما نسبتة (R^2=**١٥,٥٧%**) من التغيرات في العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الممثلة في العينة.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين خطورة محفظة التسهيلات والعائد على حقوق المالكين (ROE) عند مستوى دلالة ٥%، ويمكن تفسير النتيجة بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر مشاريع ذات خطورة عالية وفي معظم الأحيان يمنح أصحاب هذه المشاريع قروض بضمان المشروع نفسة واذا ما أفلس المشروع أوحقق آي خسائر لن يتمكن المالكين من سداد التزاماتهم للبنك كون هذه المشاريع المصدر الرئيسي للدخل. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Athanasoglou *et.al*,2005)، حيث وضحت الدراسة أن البنوك التي تمنح قروضاً للمشاريع ذات الخطورة العالية تزاد إحتمالية تعرضها لخطورة عدم السداد مما يؤثر سلباً على ربحيتها، وعليه تم رفض الفرضية العدمية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات وربحية البنك.

ووجدت ايضاً وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والعائد على حقوق المالكين (ROE) عند مستوى دلالة ١٠%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية الثانية (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وربحية البنك)، وقبول الفرضية البديلة، وتفسر هذه النتيجة أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يخفض من نسبة التمويلات الأخرى التي يمنحها البنك للأفراد والمشاريع الكبيرة التي تعتبر أكثر ربحية من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما تم قبول كل من الفرضية العدمية الاولى (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وربحية البنك)، والفرضيه العدمية الثالثة (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية حجم البنك وربحية البنك).

جدول (٥-٥) نتائج تحليل الانحدار: العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع

المتغير	Coefficient (Z value<pro)	R^2
نسبة التمويل	٠,٣٦٢ (٠,١١٨)	%١٥,٥٧
نسبة العائد	٠,٥٦٥١- ***(٠,٠٧٦)	
حجم الأصول	٠,٠٢٠ (٠,٤١)	
**نسبة الخطورة	٠,٢٨٩- **(٠,٠٥)	
الثابت	٠,٠٦٦٢- (٠,٧٧٦)	

*،**،*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ١%،٥%،١٠%

٣.٤.٥ نتائج النموذج الثالث: هامش صافي الربح

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٦.٥) أدناه أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج تفسر ما نسبتة (R^2=٠,٤%) من التغيرات في هامش صافي الربح (NIM) في البنوك التجارية الممثلة في العينة، ويعود سبب إنخفاض هذة النسبة إلى عدد من العوامل والمؤشرات الاقتصادية حيث أن فترة الدراسة الواقعة بين الاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٣) تتأثر بشكل كبير بنتائج الازمة الاقتصادية العالمية التي من شأنها التأثير على العوامل المحددة للربحية بشكل عام.

و أظهرت النتائج وجود علاقة أيجابية ذات دلالة إحصائية بين خطورة محفظة التسهيلاتو هامش صافي الربح (NIM) عند مستوى دلالة ١٠%، حيث لا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Athanasoglou *et.al,*2005)، حيث وضحت الدراسة أن البنوك التي تمنح قروضاً

للمشاريع ذات الخطورة العالية تزاد إحتمالية تعرضها لخطورة عدم السداد مما يؤثر سلباً على ربحيتها، وعليه تم رفض الفرضية العدمية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات وربحية البنك.

ووجدت ايضاً وجود علاقة أيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجمو هامش صافي الربح (NIM) عند مستوى دلالة ١٠%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية الثانية (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وربحية البنك)، وقبول الفرضية البديلة، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (Uchida, 2011) الذي اثبت وجود علاقة بين حجم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعائد المترتب من هذا التمويل.

كما أظهرت وجود علاقة أيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجمو هامش صافي الربح (NIM) عند مستوى دلالة ٥%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهامش صافي الربح)، وقبول الفرضية البديلة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Abor and Biekpe, 2007) التي اكدت وجود علاقة بين ربحية البنك وحجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي وجدت أن القروض الممنوحة من قبل البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أقل من ربع حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لهذه الشركات، كما وجدت الدراسة أن عمر وحجم الشركة وحجم أصولها الملموسة عوامل ذات دلالة إحصائية إيجابية مع حجم التمويل الممنوح على عكس ربحية البنك التي لها علاقة سلبية ذات دلالة احصائية مع حجم التمويل.

كما تم قبول الفرضية العدمية الثالثة (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية حجم البنك وربحية البنك)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صيام وخرويش، ٢٠١١)، التي أثبتت عدم وجود علاقة بين حجم البنك من جهه وربحيتة من جهه اخرى بينما لم تتفق هذة النتائج مع نتائج دراسة(Redmond, 2007)، وجدت الدراسة ان حجم البنك لهُ تأثير فعلي على ربحيتة مقاسة بالعائد على الاصول والعائد على حقوق المالكين، وجدت ان العلاقة بينهم علاقة سلبيه (عكسية) كل ما زاد الحجم تقل الربحية.

جدول (٦.٥) نتائج تحليل الانحدار: هامش صافي الربح كمتغير تابع

المتغير	Coefficient Z value<pro	R^2
نسبة التمويل	١,٢٧ (٠,٠١٩)*	%٠,٤
نسبة العائد	٠,١٢٥ (٠,٠٩٧)***	
حجم الأصول	٠,٠٠٥ (٠,٧٥٥)	
نسبة الخطورة	٠,٠٦٨ (٠,٠٨٦)***	
الثابت	٠,١٧٥٧ (٠,٩٠٢)	

*،**،*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ١%،٥%،١٠%

٤.٤.٥ النموذج الرابع: حجم التمويل (SME's Financing)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٧.٥) أدناه أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج تفسر ما نسبتة (R^2=**٥%**) من التغيرات في حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وحجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة ١٠%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية الخامسة (لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وحجم البنك)، وقبول الفرضية البديلة. حيث انزيادة حجم البنك المتمثلة بإجمالي الأصول تزيد من نسبة التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (**Shen *et. al, 2012***) التي اثبتت وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم البنك وحجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث أن البنوك ذات الحجم الكبير تقوم بمنح قروض أكثر من البنوك الصغيرة، وذلك عائداً إلى أن البنوك ذات الحجم الكبير تقوم بتقديم القروض بتكاليف أقل، مما يعني أن أرباحها من هذه القروض سوف تكون أكبر على عكس البنوك الصغيرة، كذلك في دراسة (**Abor and Biekpe, 2007**) التي وجدت أن وحجم البنك وحجم أصولها الملموسة عوامل ذات دلالة إحصائية إيجابية مع حجم التمويل الممنوح.

جدول (٧.٥) نتائج تحليل نموذج الانحدار: نسبة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع

المتغير	Coefficient Z value<pro	R^2
نسبة العائد	٠,٠٤٦ (٠.٣٣٢)	%٥
حجم الأصول	٠,١٣٥ ***(٠,٠٥٨)	
نسبة الخطورة	٠,٢٥٧- ٠,١٥٤	
الثابت	١,١٦- (٠,٠٠٧)	

*،**،*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ١%،٥%،١٠%

الفصل السادس

النتائج والإستنتاجات والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

١.٦ المقدمة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك الأردنية لعينة مكونة من ١٠ بنوك تجارية أردنية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، حيث تم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد لتحديد أهم متغيرات الدراسة المستقلة وبشكل خاص المتغيرات التي استخدمت للتعبير عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تم إختبار فرضيات الدراسة بناءاً على نتائج التحليل، أما في هذه الفصل سيتم عرض أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، إضافة إلى ما تم التوصل إليه من استنتاجات وتوصيات.

٢.٦ أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

١) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات الائتمانية والعائد على الأصول.

٢) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات الائتمانية والعائد على حقوق الملكية.

٣) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة والعائد على حقوق الملكية.

٤) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات الائتمانية وهامش صافي الربح.

٥) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد من التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة وهامش صافي الربح.

٦) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة وهامش صافي الربح.

٧) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة وحجم الأصول.

٨) عدم وجود أي علاقة بين نسبة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة والعائد على الاصول.

٩) عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة خطورة محفظة التسهيلات الائتمانية وحجم الأصول.

٣.٦ أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنه يمكن الخروج ببعض الإستنتاجات وذلك على النحو التالي:

١- تقسيم المحفظة التمويلية للبنك يلعب دور كبير في ربحيته، وبما أن البنوك مؤسسات ربحية تسعى لتحقيق أكبر عائد عن طريق إستثمار ما لديها من أموال، فإنها ستعمل جاهدة لتخصيص الحصة الأكبر من تسهيلاتها الإئتمانية نحو المشاريع الأكثر ربحية عن طريق توجيه تسهيلاتها الإئتمانية نحو المشاريع الكبيرة والإفراد ومن ثم المشاريع

الصغيرة، حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر مشاريع ذات خطورة عالية ونسب عوائد منخفضة.

٢- من نتائج الدراسة تبين أن هامش صافي الربح أكثر المتغيرات التابعة تفسيراً لربحية البنك ويعود ذلك إلى طريقة إحتسابه حيث تم تضمين إجمالي التسهيلات الإئتمانية فيها وهذا يدل أن هامش صافي الربح هو المعيار الأمثل لقياس الربحية من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

٤.٦ التوصيات والابحاث المستقبلية

بناءاً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تلخيص أهم التوصيات بالنقاط التالية:

١- ضرورة التركيز على أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك وذلك بالرجوع إلى الأهمية الإقتصادية لمثل هذه المشاريع، حيث انه لا يوجد أبحاث متخصصة في هذه المجال.

٢- العمل على تطوير هذا النوع من الدراسات على المستوى الاقتصادي الكلي وذلك بإضافة متغيرات أخرى لها إمكانية الوصول لنتائج أخرى مثل:أسعار الفائدة على القروض، التضخم، معدل دخل الفرد.

٣- إجراء دراسة متخصصة بالشركات التمويلية المنافسة للبنوك.

٤- الخوض في موضوع المشاريع الصغيرة جداً والتي تعتبر أكثر المشاريع إنتشاراً .

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

١. أبوالهيجاء، عدنان ، (٢٠٠٧)، "المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة في الأردن"، ***مجلة المنارة***، مجلد ٣ ، عدد ٢، ص ٧٦-٩٨

٢. برنوطي، سعاد نايف(٢٠٠٥)، "**إدارة الأعمال الصغيرة الريادية**"، *دار وائل للنشر والتوزيع*،عمان-الأردن.

٣. البلتاجي، محمد (٢٠٠٥)، "صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"، *المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دور المصارف و المؤسسات المالية والإقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة*، المملكة الأردنية الهاشمية -عمان .

٤. بوماك، كليفورد ،(١٩٨٩)، "**أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**"، *عمان مركز الكتب الأردني* ترجمه رائد السمرة.

٥. الترك، حسين(٢٠١٢)، "الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن:دراسة ميدانية" ***رسالة ماجستير***، جامعة اليرموك.

٦. **تقرير برنامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية** (٢٠٠٩)، حزمة *الأمان الإجتماعي وتعزيز الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، الأردن.

٧. التميمي، ارشيد فؤاد (٢٠٠٩)، "مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في إتساع وعمق الإقتصاد الأردني"، ***مجلد مؤتمر الإقتصاد السابع***، الأردن - جامعة اليرموك.

٨. جهاد، عفانه و قاسم، أبوعيد (٢٠٠٤)، "**إدارة المشاريع الصغيرة**"، *دار البازوري للنشر والتوزيع* عمان- الأردن.

٩. حداد، مناور (٢٠٠٦)، "دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضاءات من تجربة الأردن والجزائر"، ***الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية***.

١٠. حداد، مناور و الخطيب، حازم (٢٠٠٥)، "دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية في الأردن"، ***مجلة إربد للبحوث***، العدد الأول.

١١. حماد، خليل و نصر محمد (١٩٩٥)، "نمو الصناعات التحويلية والعمالة في الأردن"، ***أبحاث اليرموك***، مجلد ٦، عدد ٣.

١٢. **جمعية البنوك الاردنية**، التقرير السنوي ٢٠١٢.

١٣. خطاطبة، جميل محمد (١٩٩٢)، "التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن"، ***رسالة ماجستير***، جامعة اليرموك – الأردن.

١٤. **دائرة الاحصاءات** العامة (٢٠٠٢)، مسح *الإستخدام*.

١٥. دوابه، أشرف (٢٠٠٦)، "إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ***مجلة البحوث الإدارية***، العدد ٤، ص٣٥.

١٦. صيام،وليد و خريوش،حسني (٢٠٠٢)،العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن دراسة ميدانية، ***مجلة جامعة الملك عبدالعزيز*** ، مج.١٦،ع.٢،ص(١٣٣-١٥٠).

١٧. طشطوش، هايل(٢٠١٢)، "**المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، *دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع*.

١٨. عبدالحميد، عبدالمطلب (٢٠٠٩)، "**إقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة**"،*الدار الجامعية الإسكندرية*.

١٩. عبدالغفور (٢٠٠١)، "**إدارة المشاريع الصغيرة**"، *دار صفاء للنشر والتوزيع*، عمان، الأردن

٢٠. عثامنة، عبدالباسط (٢٠٠٥)، "النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني"، ***مجلة دراسات العلوم الإدارية***، المجلد ٣٢، العدد ١.

٢١. عثمان، خلف (٢٠٠٤)، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر" ***أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية*** – جامعة الجزائر.

٢٢. عطية، ماجدة(٢٠٠٤)، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، *دار المسيرة للنشر والتوزيع*،الطبعة الثانية، عمان – الاردن.

٢٣. *غرفة صناعة عمان* (٢٠١٠)، "التمويل طويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة".

٢٤. القدومي، ثائر(٢٠١٠)، "تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات"، *جامعة العلوم التطبيقية*، الأردن.

٢٥. قندح، عدلي (٢٠١٤)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة عامل رئيس للنهوض بالإقتصاديات العربية"، *المؤتمر المصرفي العربي إستراتيجيات النهوض بالإقتصاديات العربية*، عمان– الأردن.

٢٦. مالحة، لوكادير(٢٠١٢)، " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ***رسالة ماجستير***– جامعة مولود معمري.

٢٧. المبريك محمد و الشمري تركي (٢٠٠٦)،" **تأسيس المشروعات الصغيرة و إدارتها** " *مجلس النشر العلمي*– جامعة الكويت.

٢٨. المحروق، حسين والمقابلة، إيهاب، (٢٠٠٦)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها" ، ***مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة***، عمان– الأردن.

٢٩. النجار، أحمد (٢٠٠٥)، "الفقر في الوطن العربي"مركز *الدراسات السياسية والإستراتيجية*.

٣٠. النسور، إياد عبدالفتاح(٢٠٠٩)، "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، ***المجلة العربية للإدارة***،المجلد ١٦ العدد ٣ صفحة ٣٤٨.

٣١. النسور، إياد عبدالفتاح، (٢٠١٢) "قياس الدور الإقتصادي والإجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد ٨، عدد ٢، صص ١٣٢

٣٢. الوادي، حسين (٢٠٠٥)، "المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الاردن"، *المجلة العربية للإدارة*، مجلد ٢٥، عدد١، ص ٦٧

- **المراجع باللغة الانجليزية:**

1. Abdwahab&abdsamed. (2012). "**Small and medium enterprises (SME's) financing practice and accessing bank loan issues-the case of Libya**". *World academy of science and technology*, 6(69-76).
2. Abor, J., & Biekpe, N. (2007). "**Small business reliance on bank financing in Ghana**". *Emerging Markets Finance and Trade*, *43*(4), 93-102.
3. ADB–OECD study (2013) "**Enhancing financial accessibility for SMEs: Lessons from recent crises**". *Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank*, ISBN 978-92-9092-488-1 (Print), 978-92-9092-489-8 (PDF) Publication Stock No. RPT146403-2.
4. Baas, T., & Schrooten, M. (2006). "**Relationship banking and SMEs: A theoretical analysis**". *Small Business Economics*, *27*(2-3), 127-137.
5. Beck, T. H. L., Demirgüç-Kunt, A., & Pería, M. S. M. (2009). "**Bank financing for SMEs: evidence across countries and bank-ownership types**". *Tilburg University*.
6. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Martinez Peria, M. S. (2008). "**Bank financing for SMEs around the world: Drivers, obstacles, business models, and lending practices**".
7. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Pería, M. S. M. (2011). "**Bank financing for SMEs: Evidence across countries and bank ownership types**". *Journal of Financial Services Research*, 39(1-2), 35-54.

8. Dhumale, R., & Sapcanin, A. (1999). "**An application of Islamic banking principles to microfinance**". *Technical Note, A study by the Regional Bureau for Arab States, UNDP, in cooperation with the Middle East and North Africa Region, World Bank*.

9. Greenbank, P. (2000). "**Training micro-business owner-managers: a challenge to current approaches**". *Journal of European Industrial Training*, *24*(7), 403-411.

10. Gujarati, D. N. (2003). "**Basic Econometrics**". 4th.

11. Gul, Sehrish, Irshad, Faiza, and Zaman, Khalid, (2011),"**Factor Affecting bank profitability in Pakistan**", *The Romanian Economic Journal, No.39, pp.61-82*

12. Canovas, Gines & Solana, pedroo (2010), "**Relationship lending and SME financing in the continental European bank-based system**", small Bus Econ jornal, no 34, pp 465-482

13. Hernández-Cánovas, G., & Martínez-Solano, P. (2010). "**Relationship lending and SME financing in the continental European bank-based system**". *Small Business Economics*, *34*(4), 465-482.

14. Kravchenko, N. (2011)."**Determinants of small business lending**" (*Doctoral dissertation, Colorado State University*), 203-243.

15. Latha, K. L., & Murthy, B. E. V. V. N. (2009). "**The Motives of Small Scale Entrepreneurs: An Exploratory Study**". *South Asian Journal of Management*, *16*(2), 307-349

16. Lukács, E. (2005). "**The economic role of SMEs in world economy, especially in Europe**". *European Integration Studies*, (1 (4), 3-12.

17. Mercieca, S., Schaeck, K., & Wolfe, S. (2009). "**Bank market structure, competition, and SME financing relationships in European regions**". *Journal of Financial Services Research*, 36(2-3), 137-155.

18. Redmond Willie and Bohnsack Craig (2007), **Bank size and Profitability :One nation ,one bank**. *International Journal Of Business Research, University of Southeast Missouri State*, Vol.7,No.1.

19. Shen, C. H., Chu, H., & Wang, Y. C. (2012). "**Who Furls the Umbrella on Rainy Days? The Role of Bank Ownership Type and Bank Size in SME Lending**". *Emerging Markets Finance and Trade*, 48, 184-199.

20. Uchida, H. (2011). "**What do banks evaluate when they screen borrowers? Soft information, hard information and collateral**". *Journal of Financial Services Research*, *40*(1-2), 29-48.

21. Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine,(2008),"**An empirical evidence of small business finance in China**", *Management Research View*, Vol. 31, No.12, pp. 969-975.

قائمة الملاحق

الملحق الاول: البنوك التي تضمنها مجتمع الدراسة

الملحق الثاني: البنوك التي تضمنتها عينة الدراسة

الملحق (١)

البنوك التي تضمنها مجتمع الدراسة

رقم	أسم البنك
١	البنك العربي
٢	بنك المؤسسة العربية المصرفية
٣	بنك الاردن
٤	بنك القاهرة عمان
٥	بنك المال الاردني
٦	البنك التجاري الاردني
٧	البنك الاردني الكويتي
٨	البنك الاهلي الاردني
٩	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
١٠	بنك الاستثمار العربي الاردني
١١	البنك الاستثماري
١٢	بنك سوستية جنرال
١٣	بنك الاتحاد
١٤	ستاندر تشارترد
١٥	البنك العقاري المصري العربي
١٦	بنك ابو ظبي الوطني
١٧	سيتي بنك
١٨	مصرف الرافدين
١٩	بنك الكويت الوطني
٢٠	بنك لبنان والمهجر
٢١	بنك عودة
٢٢	البنك العربي الاسلامي الدولي
٢٣	البنك الاسلامي الاردني
٢٤	بنك الاردن دبي الاسلامي
٢٥	مصرف الراجحي

الملحق (٢)

البنوك التي تضمنتها عينة الدراسة

رقم	أسم البنك
١	البنك العربي
٢	البنك الاهلي
٣	بنك الاردن
٤	بنك القاهرة عمان
٥	بنك الاسكان
٦	بنك الاردن الكويتي
٧	البنك التجاري الاردني
٨	البنك الاستثماري
٩	بنك الاتحاد
١٠	بنك المال الاردني

Abstract

Tawalbeh, Hamzeh Khaled. The impact of SME's financing on the performance of Commercial Banks in Jordan, Master thesis in Yarmouk University, 2014, Department of finance and banking sciences.

Supervisor: Dr.Demeh Daradkah

Co-adviser: Prof. Mohammad Ajlouni

This study aims to test the impact of financing small and medium enterprises on the commercial banks profitability in Jordan, where the study consists of financial information about small and medium enterprises, collecting the data from the annual financial statements for ten banks during the period 2008-2013, and from the information published on the Amman Stock Exchange website, using the Data Panel Analysis to estimate the regression analysis and to test the study assumptions, measuring the profitability of banks using return on assets, return on equity, and net profit margin.

The results indicate a statistically significant positive relationship between financing small and medium enterprises and the bank's profitability measured by the net profit margin, as well as a statistically significant negative relationship between the loan portfolio risk and the bank's profitability measured by return on assets and return on equity, and finally a statistically significant positive relationship between the size of the bank and the amount of financing given to small and medium enterprises.

The study recommends the necessity to increase financing rates granted to small and medium enterprises due to their economic importance.

Key conclusion of the study is that the division of the bank's financial portfolio plays an important role in its profitability, and because banks are profitable institutions they tend to increase their outcomes by investing what is available on the hand, and work hard to allot the biggest portion of their credit facilities to the most profitable projects, by granting credit for large institutions, individuals, and then small enterprises, considering that small and medium enterprises have high risk and low return.

Keywords: financing small and medium enterprises, commercial banks performance, Amman Stock Exchange.